جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

الطرق التجارية في البحر المتوسط وعلاقتها بالجزائر خلال العهد العثماني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ .تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب:

- ✓ صباح بلواضح
- ✓ عليمة بوزيدي

إشراف الدكتور:

- ✓ أ.د.مصطفى عبيد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
أبوبكر الصديق حميدي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فاتح بلعمري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

"السنة الجامعية 2024/2023 الموافق لـ1445هـ

تشكرات

إن الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه

لنا لإتمام هذا العمل، والذي نتمنى أن يفيد الجميع، من طلبة وأساتذة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى البروفيسور

"مصطفى عيد "

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته، وإرشاداته، ونصائحه القيمة

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية .

إهداء

أشكرك وأحمدك ربي، حمداً كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا خير معين يا من استجاب لدعواتي اثني عليك الشكر كله وأحمدك يا الله

اهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من جعل الله طاعتهما بعد عبادته واجبة

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى من كانت رمز محبتي وحناني

أمي أطال الله في عمرها

إلى من اشرف على تربيتي، إلى من كان سندي في الحياة وقرة عيني

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره

الى ابنائي و أخوتي و أخواتي و أولادهما و كافة العائلة

صباح بلواضح

إهداء

أشكرك وأحمدك ربي، حمداً كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا خير معين يا من استجاب لدعواتي اثني عليك الشكر كله وأحمدك يا الله

اهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من جعل الله طاعتهما بعد عبادته واجبة

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى من كانت رمز محبتي وحناني

أمي أطال الله في عمرها

إلى من اشرف على تربيتي، إلى من كان سندي في الحياة وقرة عيني

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره

الى اولادي واخوتي وكافة العائلة

عليمة بوزيدي

مقدمة

مقدمة

تعتبر الفترة الحديثة من تاريخ الجزائر من أهم الفترات التي يجب التوقف عندها باعتبارها غنية بالأحداث الكثيرة والمواقف المتعددة والتطورات المختلفة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الذي هو موضوع دراستنا ، حيث كان لها أثر كبير في تاريخ الجزائر، كما أن هذه المواضيع لم يتم التعرض لها بشكل كامل في جامعتنا وخاص بالذكر التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأوربية خلال الفترة العثمانية.

وفي هذا السياق، جاءت دراستنا المتواضعة لموضوع الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها بالجزائر خلال العهد العثماني نموذجا لنبرز جانبا مهما من جوانب الجزائر العثمانية ألا وهو الجانب التجاري، الذي يمثل أحد ركائز نشاط الدولة الاقتصادي بل هو أهم ركن فيه، إذ أنه لا يمكن تصور قيام ونجاح الحياة السياسية إلا بوجود هيئات إدارية وواقع اقتصادي يتماشيان بصفة متوازية مع الواقع السياسي ولطالما كان الجانب الاقتصادي بمثابة المرآة العاكسة للحياة الحضارية للدولة، وعلى أساسه يقاس مدا ازدهارها وتقدمها فظهر بذلك أهمية هذا الجانب، الذي يعد من أهم الجوانب الحضارية الاقتصادية التي ساهمت في تطور الجزائر العثمانية في كافة المجالات فقد فرضت سيطرتها على الواجهات البحرية الواقعة على السواحل الجزائرية في حوض البحر المتوسط الذي اعتبر أهم مسرح للتجارة الدولية في تلك الفترة.

شهدت مدينة الجزائر العثمانية حركية تجارية معتبرة تجسدت في طرقها التجارية التي تعتبر شريان ينعش اقتصاد البلد، وكذا في أسواقها التي ضمت عدة نشاطات تجارية صبغتها ميزة مشتركة حيث احتلت كل تجارة شارعا معينا ووقتا محددا للبعض منها، مما جعل تلك التنظيمات التجارية تؤكد الاهتمام الكبير بالطابع التجاري للمدينة.

وقد شهدت مدينة الجزائر نشاطات تجارية مختلفة وهذا ما تؤكده كثير من المصادر الاجنبية

خاصة مثل هايدو Hado ودى فولكس Devoulx وريموند Raymond وغيرهم.

وفيما يتعلق بالإشكالية المعالجة في موضوع بحثنا، فما تلك المسالك التجارية التي أنعشت تجارة الجزائر؟ وما هي البلدان التي وصلتها الطرق التجارية بالجزائر؟ وما أنواع الاسواق ذات النشاط التجاري التي تكونت باالجزائر؟

تضاف إليها بعض التساؤلات الفرعية التي تعتبر الإجابة عنها مكملة لجوانب النشاط التجاري الخارجي:

ماهي أهم الشركات التي تحكمت في تبادلاتهم التجارية؟

ماهي أهم المبادلات التجارية؟

ماهي أهم الموانئ و المسالك الرئيسية التي تحكمت في المبادلات التجارية؟

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، باعتباره المنهج صالحا لوصف الأحداث والوقائع التاريخية، ووصفها وفق تسلسلها الزمني، وكذا التحليلي في محاولة تحليل الأفكار تحليلا تاريخيا علميا وموضوعيا ومناقشتها لاستخلاص أهم النتائج: وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة قسمنا موضوعنا إلى خطة اشتملت على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق، وقائمة للمصادر والمراجع.

المقدمة: احتوت على إحاطة شاملة للموضوع، هذا بالإضافة إلى العناصر المكملة لها مثل: دوافع اختيار الموضوع، المنهج المتبع في الدراسة ... الخ.

الفصل الأول: لمحة عامة عن البحر الأبيض المتوسط وإيالة الجزائر.

الفصل الثاني: الطرق والمبادلات التجارية البحرية مع الدول الأوروبية.

الفصل الثالث: الطرق والمبادلات التجارية البحرية مع دول المغرب العربي.

ولأجل تغطية موضوع البحث وجب الاعتماد على بيبلوغرافيا متنوعة متكونة من مجموعة من

المصادر والمراجع، ومن بين المصادر والمراجع التي ساعدتنا كثيراً في هذه الدراسة هي:

كتاب " وصف إفريقيا" للحسن بن محمد الوزان الذي يعتبر من المصادر الهامة خاصة في القرن السادس عشر ميلادي، وهو يؤرخ لكل بلدان المغرب الإسلامي، كما يتطرق بالوصف لكل مناطقها التي زارها المؤلف والكتاب في جزأين.

كتاب "إفريقيا": لمار مول كر بخال رغم أن صاحبه نقل كثيراً من المعلومات عن الوزان إلا أن هذا الكتاب يعتبر مصدرا هاما للقرن السادس عشر، خاصة الحملات الاسبانية على السواحل المغربية، لكن المشكلة فى المصدرين أنهما يعبران عن وجهة نظر الطرف الإسباني، لكن رغم ذلك لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في بداية القرن السادس عشر في المغرب الأوسط والكتاب في ثلاثة أجزاء.

كتاب **التجارة الخارجية للشرق**" لمحمد العربي الزبيري والذي يعد من المراجع الهامة التي تناولت التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني، مع الدول الأوربية خاصة فرنسا وإمارة ليفورنة.

مذكرة ماجستير **العلاقات الجزائرية الفرنسية** خلال القرن السابع عشر (1619 1694م): لعائشة غطاس أفادتنا في الفصل الأول العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا.

مذكرة ماجستير " **العلاقات التجارية للإيالة الجزائرية**، مع بعض موانئ البحر المتوسط، مرسيليا ليفورنة (1700 – 1827م) : لبليل رحمونة وقد أفادتنا في الفصل الثاني خاصة المبادلات التجارية مع ليفورنة.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا فإن أي بحث أكاديمي لا يخلو من الصعوبات أهمها: عدم وجود دراسات متخصصة كثيرة في العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأوربية خلال الفترة العثمانية.

الفصل الأول

لمحة عامة عن البحر الأبيض المتوسط والجزائر

في فترة العهد العثماني، كان البحر الأبيض المتوسط مسرحًا للصراع بين القوى العثمانية والأوروبية، خاصةً الإمبراطورية الإسبانية والإيطالية والفرنسية. سعت الدولة العثمانية إلى توسيع نفوذها في البحر الأبيض المتوسط للحفاظ على طرق التجارة البحرية والتأثير السياسي.

حيث شكل البحر الأبيض المتوسط جزءًا حيويًا من الإمبراطورية العثمانية، حيث ارتبطت به العديد من المدن الساحلية المهمة مثل إسطنبول، الإسكندرية، والجزائر. تحكم العثمانيون بالعديد من الموانئ والمناطق الساحلية، مما ساعدهم على فرض هيمنتهم البحرية.

المبحث الأول: حوض البحر الابيض المتوسط وأهميته

أولا: الأهمية الجغرافية والتاريخية:

عند مطالعة الكتب التي تتكلم عن الحضارات الكبيرة التي مرّت على تاريخ هذا العالم، نجد أنها جميعها تؤكد على أن هذه الحضارات كانت تطل على البحر المتوسط، وهذا الأخير الذي يعتبره الكثير من الباحثين والكتاب على أنه كان السبب الرئيسي في قوة هذه الحضارات التي تعاقبت على المنطقة، وبالتالي كانت طبيعة موقعه الجغرافي عاملا مساعدا في ذلك، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا العنصر.

أ. الموقع الجغرافي:

تعود نشأة البحر المتوسط إلى أن بدأ تشكيله منذ منتصف عصر "المايوسين" تقريبا أي منذ قرابة منتصف الزمن الجيولوجي الثالث، تلك الفترة التي ظهرت فيها الثدييات العليا، ومعظم النباتات الحديثة، والعمر التقريبي للزمن الجيولوجي الثالث يقدر بستين مليون سنة خلت[1]؛ وعن دراسة البحر المتوسط ليست وليدة اليوم فى ابن الفقيه الهمداني الذي صنف كتاب البلدان حوالي عام 902م فيرى أن البحار أربعة: البحر المغربي الدبوري الرومي وهو من انطاكية إلى جزائر السعادة البحر المتوسط[2]، وبالتالي فللبحر المتوسط عدة تسميات قديمة، حيث سمي بالرومي لأن الرومان كانوا يسمونه بحرنا في ظل قوة الحضارة الرومانية كما كان العرب يسمونه، بالإضافة إلى البحر الشامي والمغربي، لكن في الوقت الحالي التسمية الغالبة والمتداولة هي البحر المتوسط، والمميز في البحر المتوسط هو اسمه الذي يعبر عنه ويعرفه، بحيث سمي بهذا الاسم لأنه يتوسط الكرة الأرضية ويقع بين ثلاث قارات هي أوروبا من الشمال وآسيا من الشرق وإفريقيا من الجنوب، وتعتبر هذه التسمية قديمة حيث أول من أطلقها عليه

[1] الهادي مصطفى أبو لقمة ومحمد علي الأعور ، الجغرافيا البحرية. ط.2 ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999،ص .19.

[2] أنور عبد الحليم الملاحة وعلوم البحار عند العرب الكويت عالم المعرفة، 1990، ص.54.

اليونانيين[1]، كما يتصل من الشرق بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق.

ب. الأهمية التاريخية:

على مر العصور كان البحر المتوسط يشكل وحدة حضارية ومنطقة تعاقبت عليها أهم الحضارات في التاريخ الحديث والقديم، بحيث أنه في أي جهة من جهات البحر المتوسط تحد آثار الحضارات القديمة، تعبر عن الإرث التاريخي لهذا البحر الذي كان عاملا مساعدا ومهما في قوة أي حضارة؛ وبما أن الإنسان هو أساس أي حضارة تقوم، فإن منطقة المتوسط كانت من بين أولى المناطق التي ظهر فيها الإنسان، وذلك في العصر الحجري القديم أي ما قبل التاريخ، وكان الإنسان في هذه الفترة في منطقة المتوسط يعتمد على الحجر والنقش عليه، وكان يتصرف مثل الحيوان في هذه الفترة بحيث لم يكن له نمط عيش محدد، وكانت حياته تعتمد على الافتراس والنهب ويقول الأسترالي **Jordan chield** أن الإنسان استطاع بمرور الزمن والنمو الديمغرافي له أن يطور نمط حياته بحيث بدأ يستقر وينشأ القرى، كما استطاع أن يتكيف مع بيئة البحر المتوسط[2].

ويعتبر البحر المتوسط "مهد الحضارة Berceau De Civilisation، وهذا تعبيرا عن الحضارات الكثيرة التي نشأت فيه، والأكيد في تاريخ المتوسط هو أنه يدمج تاريخ العديد من الشعوب والحضارات، وذلك من قبل القرن السادس قبل الميلاد، بالإضافة إلى تاريخ البحر المتوسط، كونه ذو بعد ديني بحيث يعتبر مكان ازدياد الديانات التوحيدية أي السماوية وهي اليهودية والمسيحية والإسلام. وهذا ما كان سببا في كثير من الأحيان للحروب والصراعات كالحروب الصليبية، كما أنه توجد الأماكن

---

[1] Hatem AKKARI, La Méditerrané Médiévale Perceptions Et Représentation, Paris: Maison Neuve Et Larousse –Alife– Les Editions De La Méditerrané, 2002, P.54.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط – الأبعاد والآفاق الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 16-18.

ثانيا: الأهمية الاستراتيجية

إن الإرث الحضاري الخاص بالبحر المتوسط، لما هو إلا دليل قاطع على الأهمية التي كانت تولى لهذا البحر، ومن المعروف أن قيمة الشيء تتغير بتغير الزمان والمكان، خاصة في العلاقات الدولية والنظام الدولي الحالي بشكل خاص، فالعولمة التي قربت المسافات واخترقت الحدود وسيادات الدول، مما جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة، هذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى تأثير هذه التطورات على أهمية البحر المتوسط؟.

أ. الأهمية الجيوسياسية:

لا يختلف إثنان في الأهمية التي يكتسبها البحر المتوسط، فتاريخه الحضاري دليل قاطع على ذلك، لكن السبب الرئيسي لقيمة البحر المتوسط هو مركزية موقعه في الكرة الأرضية، هذا ماجعل السياسيات الدولية وسياسيات جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي تولي اهتماما بأن يكون لها علاقة بالبحر المتوسط من أجل خدمة مصالحها الحيوية[1].

وحسب المعيار الجغرافي، تطل على حوض البحر المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين؛ وفي قارة إفريقيا توجد كل من مصر ليبيا ،تونس، الجزائر والمغرب، بينما في قارة أوروبا فهنالك كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا سلوفينيا كرواتيا البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، ألبانيا واليونان أما في قارة آسيا، فهناك تركيا سوريا لبنان، إسرائيل والسلطة الفلسطينية. بينما الدولتان الجزيرتان فهما قبرص ومالطا. بالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر المتوسط.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط – الأبعاد والآفاق الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 16-18.

ب.الأهمية الاقتصادية

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر المتوسط أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي – ليبيا والجزائر تونس والخليج العربي – العراق ودول مجلس التعاون الخليجي – وكذا منطقة بحر قزوين (إيران أذربيجان تركمنستان وكزاخستان)، وهنا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر رئيسي للسفن حاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورًا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، وهذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، وإنما حازها البحر المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم حيث كان حلقة وصل بين منتجات الشرق الأقصى التوابل والحرير من الصين والهند والجنوب التوابل والعطور من اليمن والحبشة والذهب والريش والعبيد من مناطق الساحل الإفريقي) ومنتجات مصر، فارس، الهلال الخصيب وشمال إفريقيا من جهة، ومنتجات شمال أوروبا ، ديد ،برونز ،صوف ، أسلحة عبيد)، إلخ ... من جهة ثانية، مما نتج عنه من ازدهار عدة موانئ متوسطية كـ بيروت الإسكندرية طرابلس، بجاية في الجنوب وبرشلونة جنوة، بيزا، البندقية والقسطنطينية في الشمال[1].

وبعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20م في إيران والعراق، ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينيات تدافعت القوى الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها وكذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها؛ منذ بداية استخراج هذه المادة الأولية الهامة حتى الخمسينيات والستينيات من القرن 20م.

[1] أحمد كاتب خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية : 2000–2001، ص. 20.

المبحث الثاني: اهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر

ككل المدن العربية كان لمدينة الجزائر مركزا وحيدا متعدد الوظائف السياسية والعسكرية والدينية والتجارية .. الخ. لكن بخلاف المدن العربية المتوسطية والمغاربية كانت مدينة الجزائر تبدو أكثر تركيزا وتنظيما لمجالها الإستراتيجي، وهذا أمر منطقي إذا ما نظرنا في تاريخ هذه المدينة التي كانت دائما في وضعية دفاع لصد الهجمات والحملات العسكرية (المتكررة والمتكالبة عليها. فكل الوظائف والنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ كانت مجتمعة في نفس المنطقة التي كانت آنذاك في الجهة السفلية للقصبة، لتعطي طابعا أحادي المركز للمدينة، هذا المركز الذي يظهر بوضوح تام في مخطط المدينة كما يبينه[1].

أما بالنسبة للضاحية فكانت مخصصة بالدرجة الأولى للسكن ثم تأتي الدرجة الثانية بعض النشاطات التجارية والحرفية التي كانت مبعثرة هنا وهناك.

فمدينة الجزائر كانت أولا وأخيرا مدينة دفاعية وهذا بدليل كثرة البنايات الدفاعية والعسكرية من قلاع وأبراج وثكنات حيث كانت هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من تنظيم المجال الداخلي للمدينة "المحروسة.[2]

ملخص للتذكير : رغم المعاهدات التي أبرمت مع الدول الأوروبية كانت هناك محاولات عديدة لاحتلال مدينة ،الجزائر، لكن هذه الهجمات باءت كلها بالفشل ومن أهمها: محاولة Don Juan Gascon للدخول إلى المدينة سنة 1567 وقنبلة المدينة من طرف الإنجليز سنة 1622 و 1655 و 1672 ومن طرف الدانماركين سنة 1770 والفرنسيين سنة 1661 و 1665 ومن طرف Duquene» سنة 1682 و والإسبان الذين قاموا بهجوم قوي وعنيف ضد

[1] شقداد بسام عبد الرزاق، تلمسان في العهد الزياني (633هـ-962/1235م-1555م)، رسالة ملجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2002،ص195.

[2] الإدريسي، المغرب و أرض السودان ومصر مأخوذة من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل ليدن 1864،ص250-252.

المدينة في سنة 1773 و 1783. ثم محاولة اللورد Exmoth» في سنة 1816 والأميرال «Neal» سنة

1775 و 1825.

ولهذا كان الحفاظ على النظام المركزي للمدينة وإبقاءه متماسك ضرورة إستراتيجية وحتمية دفاعية، ليس فقط للسهر على انتشار ونصرة الإسلام في المنطقة بل للدفاع على المكتسبات الموروثة بصفة أساسية. فوحدة المركز آنذاك لم تكن تعني وحدة المجال فقط بل كان لديها عدة خلفيات من أهمها وحدة الأمة وتماسكها لمواجهة الأخطار المتربصة بالمدينة. فالوضعية الدفاعية للمدينة في تلك المرحلة من التاريخ فرضت الالتحام المجالي مابين قصر الحاكم والمسجد الجامع "المسجد الكبير والمركز الشعبي. أي كان المركز بمثابة همزة وصل بين الحكم والدين والشعب.[1]

غير أنه في عهد الداي علي" خوجة تغيرت الأوضاع وأصبحت المدينة التي كانت أحادية المركز ثنائية المركز حيث غادر الداي "علي خوجة " سنة 1817 قصر الجنينة الواقع في الجهة السفلى للمدينة ليستقر في قلعة "عروج" الواقعة في أعالي القصبة. فقصر الجنينة لم يكن فقط مقر وإقامة كل الحكام الذين سبقوا الداي "علي خوجة "بل كان بمثابة المركز القيادي والسياسي الأول للمدينة. وهذا الانتقال من القصر إلى القلعة يعني يعني بالنسبة للتنظيم المجالي للمدينة آنذاك فصل وانسلاخ الجانب القيادي والسياسي عن باقي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ...الخ[2]. أي أصبح للمدينة مركزان القديم يمثل "المركز الشعبي" والجديد "المركز

[1] لبكري أبي عبيد المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،(د.ت)،ص64-65.

[2] بن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين تحقيق محمد ناصر و إبراهيم بحاز، مركز الوثائق الاجتماعية والاقتصادية، 1986،ص12.

القيادي والسياسي".

المبحث الثالث: أهم الموانئ و المسالك البحرية

أولا: المراسي التجارية

ميناء هنين:

يعتبر ميناء هنين من أشهر المراسي التجارية في المغرب الأوسط ويقع هذا الميناء على بعد حوالي 30 ميلا[1] شمال تلمسان وهو بالقرب من مدينة ندروم[2]، وقد لعب دورًا هامًا في تنشيط الحركة التجارية حيث يقول شكيب أرسلان في الحلل السندسية: "عليها سور متقن وأسواق وبيع وشراء وخارجها زراعات كثيرة[3]، وكان هذا المرسى يحادي مراسي أخرى تقربه مثل مرسى الوردانية وأرشقول وكان مرسى هنين يقابل مرسى المرية على الضفة الأخرى من الأندلس فعرض البحر بينهما مجريان.[4]

مرسى الخرز

يقع هذا المرسى شرق بون[5]، وهي مدينة قد أحاط بها البحر من كل جهة إلا مسلك لطيف[6]

---

[1] الإدريسي، المغرب وأرض السودان ومصر مأخوذة) من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق)، مطبعة بريل ليدن 1864، ص 250-252.

[2] الطاهر قدوري، المسالك البحرية في المغرب الوسيط خلال القرنين 5 - 6هـ / 11-12م، "مجلة التسامح"، جوان، 2010، ص5-6

[3] شكيب أرسلان: الحلل السندسية في الأخبار والأثار الأندلسية، ج 1، ط 1 ، المطبعة الرحانية، 1936، ص69.

[4] مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواوي ومحمد محفوظ، المجلد الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 164.

[5] مقيدش المصدر السابق، ص 538

[6] البكري أبي عبيد المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ت)، ص 64-65.

وقد كان هذا المرسى في عهد بني حماد منطقة صناعي وبها مرفأ لصناعة السفن "التي تغزى بها بلاد الروم" م " ، وكان يوجد بها المرجان وهو أنفس مرجان الدنيا[1]، حيث كان يقصدها التجار من كل حدب وصلب استخراجه ويباع بالأموال الطائل ويضيف الحميري في هذا الصدد قائلاً وبينها وبين سردانية مجريان في "البحر" ومن خلال هذا النص يفهم أن العلاقات التجارية بين مرسى الخرز وسردانية كانت على أحسن أحوالها، بحكم موقعهما الاستراتيجي وربما أن تبادلها التجاري كان متعددًا من حيث الصادرات والواردات، وذلك نظرا لما كانت ينتجه مرسى الخرز من سفن ومراكب بحري[2]. هذا فيما يخص المعاملات التجارية الخارجية، أما فيما يخص المعاملات التجارية الداخلية فإنها عرفت بقل زرعها ومنتجاتها الزراعية فكانت تعتمد على استيراد قوتها من بوادي العرب المجاورة لها، ولم يقتصر مرسى الخرز على منتجات هذه القبائل في تغطية حاجاته الغذائية بل كان يستوردها من بونة القريبة منه وتكون بهذا قد ساهمت في تنشيط الحركة التجارية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

مرسى الدجاج

هو مرسى قريب من مدينة أشير[3]، وهي مدينة قد أحاط بها البحر من ثلاث جهات ، وبها مرسى مأمون، وهي تعرف بامتداد أراضيها الزراعي حيث توفر بذلك الزرع والفواكه لسائر سكانها ، كما اشتهر مرسى الدجاج بتنوع لحومه و يسر ثمنه.

ومن خلال المصادر الإخبارية يتبين لنا أن الدجاج كان يحتوي على مرفأ وأسواق كانت مقصد التجار من كل الأقطار المجاورة. ويجدر بنا الإشارة إلى؛ أن هذه المدينة كان يغلب

---

[1] المصدر نفسه، ص 65.

[2] البكري أبي عبيد المصدر نفسه، ص 539.

[3] أحمد خضيري علاقات الفاطميين في مصر بدولة المغرب، مكتبة مدبولي، (دت)، ط1، ص 95. محمد العبدري البلنسي ، الرحلة المغربية، تقديم بوفلاقة سعد، منشورات بونة للبحوث والدراسات الجزائر، 2007، ص 27. ابن حوقل صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، 1996، ص77.

عليها الطابع التجاري إذ كان تقابلها من الضفة الأخرى جزيرة ميورقة، و هذا ما سمح لها أن تبرز على الواجهة التجارية لبحر الروم وتكون قبلة للتجار الأندلسيين وغيرهم من أصقاع العالم الإسلامي وغيره وهذا ما بحكم موقعها الفريد.[1]

مرسى الزقاق (مدينة بونة)

تعتبر مدينة بونة من المدن الساحلية التجارية في المغرب الأوسط وهي من أنزه البلاد، لما اشتملت عليه من الأمن والاستقرار، ويجدر بنا الإشارة إلى؛ أن في هذه المدينة مرسى عرف به مرسى الزقاق" وهو من المراسي المشهورة وتوجد به مراكب كثيرة حسب ما تشير إليه المصادر وذلك ربما لغرض التجارة والارتحال، بالإضافة إلى احتواء هذه المدينة على عدة أسواق؛ وهو ما كان يوفر لها أرباحًا طائلة يساهم بها التجار في إنعاش الحركة التجارية إذ يقول الإدريسي: "وكان بها أسواق حسنة، وتجارة مقصودة وأرباح متوسطة وإذا نظرنا برؤية تأملية إلى سبب هذه المساهمة في تنشيط الحركة التجارية نجد أن بونة كانت مدينة زراعية حسنت المنبت كثيرة الخيرات مقصد كبار التجار إذ تنتج" الفواكه الدواني والقمح والشعير والكتان وبها معادن الحديد الجيد والعسل والخشب ومن الأنعام البقر.[2]

مرسى مدينة وهران

تقع هذه المدينة على ساحل المغرب الأوسط، وهي من أشهر وأهم المراكز التجارية، وذلك نظرًا لما تميزت به من حيث موقعها الاستراتيجي والواقعة بـ تلمسان على بعد ثلاثة مراحل كأقصى تقدير. وقد اشتهرت هذه المدينة بجناتها وبساتينها الباسقة وكثرة ثمارها وخيراتها، حيث

[1] عبد الرحمان بن خلدون التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرق تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 15-16.

[2] بحاز إبراهيم بكير الدولة الرستمية 160 - 296هـ / 776-909م (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط3، منشورات ألفا، الجزائر، 2010، ص 260.

توجد بهذه الحاضرة أنهار كثيرة وأرحاء وعيون، وهذا إن دل فإنما يدل على اهتمام أهلها بالزراعة والتجارة عموما، حيث يقول الإدريسي في هذا الصدد: "وبها أسواق مقدرة وصنائع كثيرة وتجارات نافقة.

إن هذه المدينة من أعز البلاد في المغرب الأوسط لما اشتملت عليه من خيرات وبحيزها الساحلي، فهي تملك مرسى ضخما تفتح التجارة منه على ما سواه حيث يقابله في الضفة الأخرى من الأندلس مرسى ألمرية بالإضافة إلى مرساها الصغير يوجد بها مرسى كبير على بعد ميلين، ويعد هذا الأخير إلى جانب كبره وانفتاحه على التجارة الخارجية من أحصن المراسي جغرافيا وطبيعيًا خاصة وأنه لا يتعرض للرياح القوية التي تهدد السفن فهذه الميزة جعلته أكثر استقبالاً للسفن المارة به سواء التجارية أو السفرية.[1]

ثانيا: الموانئ:

ميناء الجزائر: يعتبر ميناء الجزائر في العهد العثماني من أهم موانئ الايالة حيث كان يتكون من عدة جزر و يشمل على مواقع كثيرة بناها الاسبان أثناء المحاولات التي قاموا بها لاحتلال الجزائر[2]، فأعماق المرسى تتراوح بين 14 و 15 قدما هذا ما ساعد البحارة من الإبحار بأمان و بعيدا عن مخاطر الغرق، لكن المزعج بالنسبة لهم هي تلك الرياح النتنة الممزوجة بالأمراض التي تحملها صيفا و تأتي من الشرق من وادي الحراش و مستنقعات متيجة

ميناء شرشال: يمتد على هكتارين فقط و يستقبل هذا الميناء الصغير حوالي أربعين مركبا في آن واحد، يتسع الواحد منها لخمسين برميلا، يمتاز هذا الميناء بمدخل ضيق و جد صعب تحميه عدة أرصفة لذلك لم تتمكن السلطة من توسيعه.

[1] الإدريسي: المصدر السابق، ص82. (16) البكري أبي عبيد المصدر السابق، ص158.

[2] نصيرة نواصر، مجلة البحوث التاريخية، لمحات عن الوضع التجاري في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلد6، العدد2 ،2022.

القل و جيجل: لتصدير المنتوجات المحلية ولا يستوردان أي شيئ.

ستورة: تقع على على مقربة من سكيكدة و قد كانت تابعة لميناء عنابة و سكيكدة لم تكن ذات أهمية كبيرة.

المرسى الكبير: يعد المرسى الكبير قبل استرجاع وهران هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب، يقع على بعد ستة كيلومترات غربي خليج وهران كما ان مرساها ممتاز لأنه محمي من الرياح الغربية بواسطة جبل سنتون.

القالة: كانت في حوزة الشركة الملكية الافريقية، تعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الافريقي، و كانت تصدر الحبوب الى مرسيليا، يتميز بمرساة الواسع و توفره على جميع شروط الملاحة، لكن موقعه مستنقعي و مناخه غير صحي[1].

المسالك البحرية

خلال العهد العثماني، كانت الجزائر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وتمتعت بموقع استراتيجي هام على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها مركزاً رئيسياً للتجارة والنقل البحري بين شمال أفريقيا والدول الأوروبية. تطورت المسالك البحرية الجزائرية مع الدول الأوروبية بشكل كبير خلال هذه الفترة، ويمكن تقسيم هذه العلاقات البحرية إلى عدة جوانب رئيسية:

التجارة البحرية: كانت الجزائر مركزاً تجارياً حيوياً، حيث كانت السفن الجزائرية تقوم بنقل البضائع بين موانئ الجزائر وموانئ أوروبية مثل مرسيليا، جنوة، وفينيسيا. تم تصدير منتجات مثل الحبوب، الزيتون، الصوف، والفواكه المجففة، بينما استوردت الجزائر منتجات صناعية أوروبية مثل المنسوجات، الأدوات، والأسلحة[2].

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر،ص60 الى ص66.

[2] بوبكر محمد السعيد : العلاقات السياسية الجزائرية الاسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (1119-1206هـ/1708-1792م)، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرادية، 2010-2011. ص125

القرصنة البحرية: اشتهرت الجزائر أيضاً بنشاطها في مجال القرصنة البحرية، حيث كانت السفن الجزائرية تهاجم السفن التجارية الأوروبية وتستولي على البضائع والركاب. كانت هذه الهجمات مصدر دخل كبير للجزائر وجزءاً من استراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية. أسفرت هذه العمليات عن صراعات مستمرة مع الدول الأوروبية، التي حاولت بشكل متكرر قمع القرصنة الجزائرية[1].

العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات: على الرغم من النشاط القرصني، أقامت الجزائر علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الأوروبية. أُبرمت معاهدات واتفاقيات لضمان المرور الآمن للسفن الأوروبية مقابل دفع جزية أو رسوم. كانت هذه المعاهدات تهدف إلى تحقيق توازن بين ممارسة القرصنة وضمان الفوائد الاقتصادية للتجارة البحرية.

الحماية البحرية: قدّمت الجزائر خدمات الحماية البحرية للسفن التي تمر عبر مياهها الإقليمية، سواء كانت جزائرية أو أجنبية. كانت هذه الحماية جزءاً من نظام أوسع يشمل تأمين المرور البحري ومكافحة القرصنة التي قد تهدد السفن التجارية[2].

المراكز التجارية والموانئ: تطورت الموانئ الجزائرية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة لتصبح مراكز تجارية هامة، حيث كانت تستقبل السفن التجارية من مختلف الدول الأوروبية. كانت هذه الموانئ مجهزة بمرافق لتحميل وتفريغ البضائع، وتوفير الخدمات اللوجستية للسفن.

تساهم هذه الجوانب في فهم كيفية تأثير الموقع الجغرافي والسياسات البحرية على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر والدول الأوروبية خلال العهد العثماني[3].

---

[1] بوتدارة سالم: تاريخ شمال إفريقيا من خلال كتابات مار مول والحسن الوزان، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2010-2011. ص135.

[2] المرجع نفسه، ص136.

[3] المرجع نفسه، ص138.

كان البحر الأبيض المتوسط جزءًا حيويًا من الإمبراطورية العثمانية، حيث ساهم في التحكم بطرق التجارة البحرية وفرض النفوذ العثماني في المنطقة.

ومن خلال ما سبق تظهر هذه الخلاصة الدور الحيوي للبحر الأبيض المتوسط وإيالة الجزائر في الإمبراطورية العثمانية، من خلال الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية التي شكلاها خلال تلك الفترة.

الفصل الثاني

الطرق و المبادلات التجارية البحرية مع بعض الدول الأوروبية

خلال العهد العثماني، كانت الجزائر مركزاً تجارياً هاماً في البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها تتمتع بشبكة طرق تجارية بحرية نشطة مع الدول الأوروبية .

كانت القرصنة جزءاً من النشاط البحري، حيث كان "القراصنة البربر" يهاجمون السفن الأوروبية. رغم التهديد، كانت القرصنة جزءاً من التوازن العسكري والتجاري في المنطقة.

وباختصار، لعبت الطرق والمبادلات التجارية البحرية بين الجزائر والدول الأوروبية خلال العهد العثماني دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد والعلاقات الثقافية بين شمال إفريقيا وأوروبا.

المبحث الأول: مع فرنسا

تميزت العلاقات الجزائرية و الفرنسية مرة وئام ووفاق و مرة انقطاع و جمود فقد بقيت هذه العلاقة يكتنفها الغموض لكثرة الصراعات، بالرغم من التاريخ المشترك بينهما و أهميته و ما يهمنا هو الجانب التجاري فقد كان مقتصرا على الميدان التجاري و صيد المرجان[1] فالجانب التجاري يتمثل في استيراد الصوف و الجلود و الشموع نحو الموانئ الفرنسية و فيما يلي اهم الصادرات و الواردات:

المرجان: شكل المرجان فرعا أساسيا من فروع التجارة الدولية خلال القرن 17 مما جعله يحظى باهتمام جل التجار الأوروبيين خاصة الفرنسيين منهم حيث تعد السواحل الجزائرية ولاسيما الشرقية منها من أغنى السواحل بمادة المرجان و التي جلبت اليها أنظار الطامعين من غير الايالة (شركات فرنسية) حيث أن هذه المادة الموجهة للتصدير كانت ترسل الى أسواق الجزائر لصناعة الحلي، و تؤكد مذكرات و رسائل "بواري" في 1785 ان هذه المادة أساس الشراكة كما يعد المرجان الجزائري من أجود الأنواع[2].

فقد تمكنت فرنسا من خلال علاقتها السلمية مع الدولة العثمانية من تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار و صيد المرجان و المعروفة ب"شركة لانش" على عهد البايلرباي حسين بن خير الدين عام 1561م[3] حيث أبرمت مع الحكومة الجزائرية عقدة تجارية مكنتها من الحصول على رخصة لإنشاء مراكز لها في جميع السواحل الشرقية خاصة بالقرب من غربي القالة و

[1] كمال فيلالي، تاريخ المغرب الحديث من فتح القسطنطسنية الى سقوط قسنطينة (1837،1453) ألكسندر للنشر و التوزيع، ط3، 2018، ص259.

[2] يتراوح لونه من الوردي الى الأحمر.

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005، ص179.

شرقي بونة مقابل دفع ما قيمته 30 ألف دولار أو ما يعادل 5000 جنيه انجليزي و كان شرط الجزائر على الشركة ألا تكون بهذه المراكز التجارية سلاح و أن تظهر بمظهر الحصون الحربية[1].

نتيجة لأهمية المرجان الاقتصادية، حرمت المؤسسات الفرنسية منذ نشأة الباسبتون على احتكار صيده، فقد تمكن أحد تجار مرسيليا من الحصول على تصريح لاقامة محرس تجاري حصين نظير ضريبة ضئيلة لاتتجاوز 160 دينار سنويا و هذا ما عرف بالباسنون[2] هذه الأخيرة عملت على احتكار صيده مقابل دفع الشركة الملكية الافريقية 100000 ليرة و صندوقين من أجمل المرجان للخزينة.

الجلود: تعتبر الجلود هي الأخرى عنصرا هاما في الصادرات الجزائرية آنذاك، مما شجع إقبال التجار عليها عدة عوامل منها الثروة الحيوانية التي تتمتع بها البلاد نوما امتاز به بايلك الشرق عن غيره من المناطق وهو وفرة الثروة الحيوانية[3] وتأتي في مقدمة المناطق المنتجة للجلود ، ومما ساعد على الاهتمام بها كونها لم تكن محظورة كالقمح والشمع والزيت ولا القل،[4] تخضع سوى لضريبة تعرف باسم حق القائد وتقدر بـ10%.

كانت الجلود تصدر تقريبا من كل موانئ الإيالة وليس من ميناء الجزائر أو موانئ لشرق فقط ويتضح ذلك من خلال تقرير نائب القنصل الفرنسي بوهران "دودو" Dedaeux" في 1731م. إن المرسى الكبير يصدر سنويا مابين 12000 و 15000 من جلود الأبقار[5]، أما في 1800 ومن نفس الميناء فقد صدر ما بين 10000 و 120000 قنطار من الجلود ومن 3000 إلى

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دارالأمة، 2014، ص93.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، ص305.

[3] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص83.

[4] Poiret(A): Op cit, p138.

أنظر كذلك العربي الزبيري: المرجع السابق، ص200.

[5] Robert(T): Mers El Kebir "Le Gronde Port", Oran, Hantez Frère, 1956,p173.

4000 قنطار جلد الماعز.[1]

الشمع: إن تجارة الشمع مرتبطة بتجارة الجلود يحتكر تجارتها اليهود الليفورنيين، الذين اشتروا حق التصدير بدفع حقوق اللزمة، وكانت هذه المادة تخرج من معظم موانئ الإيالة لكن بكميات قليلة مقارنة ببقية المواد الأولية السابقة الذكر، وتتراوح الكمية ما بين 400 إلى1000 قنطار سنويا بقيمة تتراوح ما بين 60 إلى 150000 ليرة [2]. وقد تختلف هذه الكمية من مصدر إلى آخر ومن فترة إلى أخرى[3]، وتأتي في مقدمة المناطق المنتجة والمصدرة مدينة بجاية التي تحمل اسم هذه المادة "Bougie".

إلى جانب هذه المواد الأساسية (المرجان ،الجلود الصوف، الشمع) نجد هناك مواد تجارية أخرى كالإسفنج Eponge" ، النحاس، الدخان الأخضر (تبغ)، إلى جانب مادة الملح الذي يتواجد خاصة في أرزيو وهران حيث توجد سبخات الملح التي بإمكانها تغطية حاجيات كل الإيالة. فالمواد الأولية المصدرة من ميناء الجزائر ليست بالضرورة من إنتاج هذه المقاطعة بل من مناطق البايلكات الأخرى التي تنتج مختلف هذه المواد، فميناء الجزائر يلعب دور المستودع لبضائع الإيالة، وميناء عبور نحو أوربا.[4]

القمح: كان القمح ولا يزال من المواد الأساسية التي تتوقف عليها معيشة السكان، كما أن توفر القمح يخضع للعوامل الطبيعية، كطبيعة الأرض، وطبيعة المناخ، وكان الجنوب عندئذ أكثر الأقاليم الفرنسية حاجة إلى الحبوب وهذا ما يلاحظ من خلال الفرنسي من القرارات الملكية القاضية بمنع التجارة في الحوض المتوسط، باستثناء تجارة الحبوب من بلاد المغرب، كما كانت

---

[1] Ibid,p95

[2] Masson(P):Opcit, p530.

[3] بدون عنابة تصدر الإيالة ما بين 300-400 قنطار سنويا و 500 قنطار من وهران بقيمة 40000 فرنك أنظر:De Paradis(V): Op cit,p 123

[4] رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 103.

كسنوات : 1630م، 1631م، 1671م، 1681م).[1]

لعبت مادة القمح دورا هاما في الدورة التجارية المتوسطية، فكان المحرك في تجارة الإيالة تجاه أوربا، وعلى حد تعبير "ماسون" : "إن إقامة المؤسسات الفرنسية بشرق البلاد لصيد المرجان ما كان إلا حجة، إذ إن الهدف الأساسي هو الحصول على القمح...[2]

كانت عملية التصدير نحو أوربا تخضع للعوامل الطبيعية والظروف السياسية فكانت مادة القمح ضمن المواد التي لا يحق تصديرها إلا بعد الحصول على إذن من الداي)[3]، أو شراء اللزمة، لذا يمر سعره، بمرحلتين البيع الأول بأسعار منخفضة، البايلك هو الذي يحدد البيع للمنتجين المحليين والسعر الذي يفرضه على المشترين، وذلك بحكم احتكاره للقمح[4] فعلى سبيل المثال أن سعر الرحية للقمح ما بين 8 و12قرش هو السعر الذي يشتري به الباي ليعيد ببيعه بغرض التصدير ما بين 26 و 33 قرش.[5]

أما بالنسبة لمناطق التصدير فقد صدرت مدينة عنابة عشرون ألف قيسة[6] على أن أكبر أكبر القالة بمعدل أربعون ألف قيسة، وهو ما يعادل أربعة أضعاف ما تصدره المناطق تصديرا هي ،الحصين وفي ما يلى جدوا يبين هذه الإحصائيات.[7]

---

[1] نقلا عن عائشة غطاس: المرجع السابق، ص103.

[2] Masson(P):Op cit, p526.

[3] Boyer(P):La vie quotidienne à Alger à la veille de l'Intervention Française Hachette, 1963,p192.

[4] Paradis(V): Op cit,p125

[5] Ibid,p127.

[6] القيسة أو الكيلة ثلاثون صاعا.

[7] عائشة غطاس : المرجع السابق، ص 119

الجدول رقم (3)[1] يوضح معدل تصدير القمح خلال القرن 17م عشر عن طريق المؤسسات الفرنسية

المكان	القالة	عنابة	الحصن	المجموع
الكمية بالكيلة	30 إلى 40 ألف	20 ألف	10 إلى 12 ألف	60 إلى 72 ألف.
الكمية بالصاع الجزائري	1200000	600000	360000	1800000 2160000

قد يكون أساس العلاقات الجزائرية الفرنسية هو ما يمكن الحصول عليه من قمح الجزائر من خلال احتياجاتها المتزايدة والرغبة الملحة في توسيع نشاط الفرنسيين في وهران لتجنب سنوات القحط، وقد جاء في تصريح دودو" Dedeaux " نائب القنصل الفرنسي بوهران في (1731م) : " ... إنه خلال التحرير الأول لمدينة وهران كان يصدر سنويا 10 سفن من القمح. [2] وفي نفس السنة صادق الدّاي على تصدير 200 قفيز بسعر 10 قروش للقفير.[3]

لعب القمح الجزائري دورا مهما في الاقتصاد الفرنسي، وذلك بتموين بعض المناطق، والتخفيف من المجاعات، والسعي الدائم لدى السلطات الجزائرية للحصول عليه من خلال نشاط ممثلي الشركة ومؤسسات لدى الحكومة الفرنسية للترخيص لها بشراء القمح من أسواق عنابة قبل أن يستحوذ عليه منافسوهم.[4]

---

[1] نقلا عن عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص107.

[3] جمال قنان : المرجع السابق، ص 160-163

[4] طلب التاجر المرسيلي "قيس Gus" باسم شركة سوران Saurin" من الشركة الإفريقية أن تزوده ب 30000 حمولة من القمح. أنظر: De Grammont(H): la France Economique et social au XVII siècle، Paris, 1925 pp:117, 119,123.

لم تقتصر الطلبات الفرنسية على القمح فقط بل شملت مواد أخرى[1] مثل:

الشعير: يعدّ من أهم أنواع الحبوب بعد القمح، فهو يساهم في توفير الغذاء خاصة في سنوات المجاعة وقلة الإنتاج حيث اشتهرت مناطق كثيرة بإنتاجها للشعير، فمن مراكز الحصن يتم تصدير نحو خمسة آلاف قيسة ومن القالة نحو ستة آلاف قيسة[2] إلى جانب مقاطعات الشرق التي كانت ترسل إلى مرسيليا وحدها ما متوسطه 20 ألف حمولة من الشعير.[3]

بأكثر من الفول كانت هذه المصارف تمد فرنسا بالفول أيضا، فميناء القالة كان يمد الجنوب الفرنسي أربعة آلاف قيسة سنويا، ومن مركز الحصن يصدر سنويا حوالي ألفين قيسة ومن القالة ثلاثة آلاف قيسة لقد استفادت فرنسا من الفول المستورد من بلاد مغرب استفادة كبيرة حيث كانت تستعمله لتموين جيوشها ذلك أنها كانت خلال القرن السابع عشر في حروبها ضد جيرانها.[4]

- الحمص: ويتضح من ذلك في تقرير نائب القنصل "بوهران Dedeaux " في أوت 1731م: أنه يمكن الحصول من ميناء وهران على ما بين 8 إلى 10 سفن من القمح الشعير ، والفول ، والحمص ...»[5] إلى جانب مواد أخرى كزيت الزيتون، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للإيالة الزعفران العسل بعض الفواكه مثل العنب، الزبيب، التين.[6]

- **مواد المصنعة:** نتيجة لانتشار العديد من الحرف في مدن الإيالة، دخلت المواد المصنعة ضمن صادرات الجزائر كالحلي الفضية ، والذهبية، زنقة على النحاس، أقمشة قطنية صوفية،

---

[1] Plantet(E): Op cit, T2, p439-441.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص93.

[3] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 120.

[4] المرجع نفسه، ص 120.

[5] Lespes(R): "Oran Ville et Port Avant l'occupation" in .R.A, 1934, p325.

[6] Renaudot(M):Alger Tableau du Royaume d'Alger et de ses environs, Etat de son commerce, de ses Forces de terre et de mer, 4eme éd, Paris, 1830, P157.

حيك برانس...الخ، ورغم كونها موجهة للسوق المحلية إلا أننا نجد كميات موجهة إلى الأسواق الأوربية في شكل غير منتظم.[1]

فعلى سبيل المثال نجد إرسال أحد التجار 10400 من القفف اتجاه مرسيليا سنة 1810، أو ما تم إرساله على متن السفينة "سانت أنطوان" "S.Antoine" بقيادة جوزيف" لا نقلدا Joseph Langlada " بالتين من القماش في 18 جويلية 1723م وفي 30 نوفمبر 1723م ، وفي 10 ماي 1725م[2]. ومن خلال ما سبق نرى أن مدن الإيالة تتميز بكونها تجمع بين النشاط الحرفي والنشاط التجاري.

أما بالنسبة لأسعار بعض الصادرات خلال القرن السابع عشر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (4): يوضح أسعار بعض الصادرات خلال القرن 17م[3]

نوعية البضاعة	السعر	الوحدة
المرجان	58 قرشا	للرطل
الجلود	4 إلى 6 ريالات	للوحدة
القمح	واحد ونصف بياستر2 بياستر إلى ثلاثة ونصف	الكيلة المحلية الكيلة الأجنبية
الشعير	نصف بياستر إلى واحد بياستر	الكيلة
الفول	نصف بياستر إلى واحد بياستر	الكيلة
الشمع	16 إلى 20 بياستر	القنطار

الواردات الجزائرية من فرنسا:

كانت الإيالة تستورد مواد متنوعة عبر مختلف موانئها التي تأتي خاصة من مرسيليا وإن كانت

[1] رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 114.

[2] نقلا عن عائشة غطاس : المرجع السابق، ص 125

[3] Med Amine:OP cit,P39.

المنتجات المحلية تتميز بتلك الخصوصية، وقد يفسر ذلك باللجوء إلى النوعية الرفيعة من الأسواق الأوربية، ويمكن تصنيف واردات الإيالة من فرنساكما يلي:

– المواد الكمالية والمتمثلة في الأقمشة القطنية، والحريرية والشر اشف، التي كانت تجلبها الطبقة الحاكمة ،والثرية، وقد اشترك تجار قسنطينة مع التجار اليهود للحصول عليه.[1]

أشار "برادي"، "Paradis" إلى أنه: "... دخلت إلى الجزائر مرسيليا 5 أو 6 سفن محملة بالشر اشف الجميلة من سيدان Sedan[2] ، الأقمشة الرفيعة من ليون"Lyon"، والمناديل الحريرية من كاتالونيا[3] ، والتي تقدر بحوالي 800000 جنيه..[4]

يضاف إلى تلك المواد مواد البزازة Mercerie" من أمشاط، مقاص وعطور الحلي، والمجوهرات[5] ، كما نجد في البيوت الجزائرية المرشاة[6]، لرش الروائح الطيبة في المناسبات، والملاحظ أن الكثير من مواد الرفاهية المذكورة من صنع إنجليزي أو هولندي غالبا ما يكون جلبها بطريقة غير مباشرة عن طريق الموانئ الفرنسية.

المواد الغذائية: إذا كانت الإيالة تصدر المواد الغذائية الأساسية، فهي تستورد مواد غذائية الموجهة للاستعمالات اليومية كالقهوة الشاي السكر، التوابل، وتسمى هذه المواد بمواد المستعمرات.

السكر: يتم استيراد كميات تكفي للاحتياجات اليومية كاستيراد 16000 قنطار بقيمة 2820 فرنك، ويتضح من خلال المعطيات أن القهوة تحتل المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة مع

---

[1] رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 171.

[2] سيدان: منطقة فرنسية تقع على نهر الموز.

[3] كتالونيا Catalogne: تقع هذه المنطقة شمال شرق إسبانيا.

[4] نقلا عن نصر الدين سعيدوني .

[5] De Paradis(V): Op cit,p132.

[6] المرش: إناء فضي يستعمل لرش العطر أو ماء الزهر.

بقية البضائع، فقد تم الحصول في الأرشيف الوطني أنه تم شراء 11 قرطيل وشكارة قهوة[1]، وفي ورقة أخرى: "... تم شراء عفيون، جوزة الطيب، التاي، سكر وسكر قالب بقيمة 25720 ريال[2] ولتزيين القصور والمساجد كان الأعيان لا يترددون في جلب مواد البناء[3]، ونظرا لأهمية هذه المواد كان البايات يمنحون رخيصات للسفن التي تحمل هذه المواد[4].

بالإضافة إلى مواد الصباغة التي تستعمل في الصناعة النسيجية المحلية، والشب "Alun" المستعمل في الدباغة[5] ومواد أخرى تدخل في بعض الصناعات كالأسلحة و السفن والرصاص، الحديد والنحاس.[6]

إلى جانب الخردوات بمختلف أنواعها كما ورد في سجلات الأرشيف الوطني: " ... وهناك خردوات أخرى (مواس مخيط، سنوات الخبز، وخردوات تم شراؤها منه عند الرومي ...[7] إضافة إلى المواد الضرورية لأغراض عسكرية، إن كانت إنجلترا الممون الأساسي الأساسي للإيالة فيما يخص السلاح وتجهيزات السفن، وقد ازداد استيراد الإيالة للسلاح مع عشرينيات القرن التاسع عشر ميلادي.

نستنتج مما سبق ذكره أن التقدير المفرط للمواد الأساسية والذي كان من الممكن أن تسخر للصناعات المحلية، لكنها ساهمت في تطوير صناعة مدينة مرسيليا على الخصوص، فظهر صناعات عديدة كصناعة الجلود أو الدباغة وصناعة المرجان، بينما ظلت الجزائر صاحبة هذه الثروات بعيدة كل البعد عن حركة التصنيع.

---

[1] نقلا عن نصر الدين سعيدوني.

[2] المرجع نفسه.

[3] Golvin Lucien: "Alger, la period ottoman ", C T, 1986, n°137-138,PP172-173.

[4] Eudel(P):Opcit,P236.

[5] رحمونة بليل: المرجع السابق، ص122.

[6] المرجع نفسه، ص 122.

[7] نقلا عن نصر الدين سعيدوني .

المبحث الثاني: مع بريطانيا

تمكن الإنجليز من إثبات وجودهم الرسمي في الأيالة بداية من سنة 1583م، إلا أن تجارتها للجزائر لم تكن بالأهمية التي كانت لفرنسا، فهدف الانجليز من وراء التمثيل الدبلوماسي الأمان لسفنهم التي كانت تبحر في حوض البحر الأبيض المتوسط واغلبها تابعة لشركة الليفانت* التي كانت تتاجر في سفن تجارية مسلحة تسليحا جيدا وفي مراكب صغيرة تقوم بنقل البضائع الانجليزية وبضائع الأجانب المسافرين من ميناء لآخر. ولأن هذه السفن والمراكب كانت جيدة فقد كان بحارة الجزائر يطمحون دائما لامتلاك ها، لذا فأمان السفن التجارية ضروري أكثر من تعاطي تجارة الجزائر: لكن رغم ذلك لم يمنع التجار الأحرار أو الممثلين** الرسميين من امتهان التجارة، وكانت الجالية التجارية الانكليزية هي نفسها الجالية الدبلوماسية حيث زاوجت بين التجارة والتمثيل الدبلوماسي؛ لأن القنصل كان هو نفسه تاجرا، والتجار الانكليز هم الأوائل الذين تمكنوا من تخفيض الرسوم الجمركية خاصة حقوق الدخول والخروج من المدينة والميناء وتم تخفيضها إلى أن وصلت إلى خمسة في المائة، واستفادوا كذلك من توريد بضائع وسلع من بلادهم أو من المشرق العربي أو من دول لا توجد بينها وبين الأيالة معاهدة سلام مثل اسبانيا أو ايطاليا فتدخل تحت حمايتها أو حماية

هو مرسوم عن المعروف بهنري دي نافار (1553–1610م)، والده أنطوان دي بوربون ووالدته جان داليير أول من تولى العرش الفرنسي من سلالة البوربون سنة 1589. لم يُعترف بشرعيته من قبل العصبة الكاثوليكية بادئ الأمر بسبب اعتناقه البروتستنتية الكاثوليكية، وبدت فرنسا

* الليفانت: هو اسم الشام (بالإنجليزية: Levant) التي تعني حيث ترتفع الشمس" أو "الأرض التي ترتفع عن البحر"، وهو المعنى المنسوب إلى منطقة الشرق الواقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتعود التسمية إلى أصل إيطالي حين أطلق الايطاليون في العصور الوسطى تسمية Levant على سورية، وتعني بالايطالية مكان شروق الشمس ، ينظر: عبد الرؤوف جبر القططي: الموقع السابق.

** ومن بينهم "كول" تاجر حر كان يعمل في الجزائر سنة 1688 بالتنسيق مع القنصلية البريطانية، ينظر: جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص 354

كأنها مقسمة بين الكاثوليك في الشمال والبروتستنت في الجنوب، وبلغت الأزمة ذروتها حينما استعانت العصبة المقدسة (الكاثوليكية بالقوات الإسبانية سنة 1594؛ الأمر الذي أجبر الملك هنري على إنكار البروتستنتية، فاستقام له الأمر، وانصرف لإنهاء المشكلة الدينية وحل الخلاف المسلح بين التجار الفرنسيين؛ لكن بشرط أن الرسوم تدفع مثلما يدفعها باقي التجار المسيحيين[1]، يتوضح لنا أنه إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي كان التجار الانجليز أحرارا ولا يملكون مؤسسات[2]، ولم تكن منتظمة نظرا لأوضاع المملكة البريطانية وأوضاع الأيالة.

وكان القناصل الانجليز مختلفين عن غيرهم لأنهم في الغالب تجار مقيمون في الجزائر ولهم مصالح فيها هذا التحول في التسيير كان منذ القرن السابع عشر الميلادي بعد اتمام عدد من التجار الانجليز لقناصلهم بأنهم كانوا السبب في الحرب بين انجلترا والجزائر، ونتيجة لهذا الإجراء المتغير فان الدَّاي حاول أحيانا أن يختار خلفاء القنصل الانجليزي إن مات أثناء أداء خدمته، وكانت المملكة الانكليزية في الواقع قد قبلت اختياراته في عـدة مناسبات[3]، وكان من نتائج تلك التصرفات أن القنصل الانجليزي غالبا ما كان في حالة سوء تفاهم مع التجار الذين لم يترددوا في التدخل في الأعمال القنصلية مع حاكم البلاد، وتواجد الانجليز لم يكن بمدينة الجزائر وحدها بل امتد إلى الغرب الجزائري فكان بوهران تاجر صاحب معامل حرفية يبعث سنويا بين سبعة أو ثمانية آلاف من ريش النعام والتمر والحبوب إلى انجلترا ويستورد بعض العقاقير وآلات حديدية وأسلحة.[4]

ترجع البداية الحقيقية لمحاولة تثبيت الانجليز لتجارتهم بالجزائر إلى المنافسة بين العدو

---

[1] F. Élie de la Primaudaie: op.cit, p192,194.

[2] وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 422.

[3] جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص 120.

[4] وليم سبنسر : المرجع . نفسه، 120، وينظر : ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 82.

التقليدي لانجلترا وهو فرنسا، وذلك أنه في سنة 1724م بادرت شركة "ميشان الفرنسية باكتراء محلات وأماكن في السواحل الوهرانية لإنشاء مراكز تجارية للانجليز في هذا الميدان[1] وعقب ذلك توسعت تجارتهم بالغرب الجزائري وحتى مدينة الجزائر التي ازدادت تجارتهم بها، ومن ذلك التاجر الدون خوان "وولف (1779) الذي كان يتميز بكبر حجم تجارته وبخبرته الواسعة بشؤون بلدان المغرب العربي، وكانت تجارته رائجة في كل من اسبانيا وايرلندا وانجلترا[2]، وبعد أن وضع التجار الانجليز قدمهم في الغرب الجزائري وفي مركز سلطة الحكومة امتدت تجارتهم إلى الشرق الجزائري وساعدهم في ذلك تنظيم وتسليح سفنهم التجارية إلى أن وصلوا عقب حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م إلى إحلال تجارتهم محل الفرنسيين، فقد وجدوا الفرصة سانحة لتحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ أمد بعيد، فاستطاعوا أن يقنعوا الداي مصطفى" باشا* بضرورة الامتياز من أناس عاجزين عن دفع الضريبة المتفق عليها واقترحوا تسليمها إليهم لمدة عشر سنوات مقابل 271.150.0 فرنك عن كل سنة بينما كان الفرنسيون لا يدفعون سوى 105 الاف فرنك.

وفي فترة حكم الداي "أحمد خوجة" (1805-1808م)*، ألحق نائب الوكيل الانكليزي

[1] صالح عباد المرجع السابق، ص 153.

[2] يحي بوعزيز : المراسلات الجزائرية الاسبانية المرجع السابق، ص 77.

* (1805-1798م) ولد في الأناضول بآسيا الصغرى وجاء إلى الجزائر في أيام شبابه، انضم في صفوف الانكشارية كجندي بسيط، ارتقى في المناصب حتى وصوله إلى منصب باشا الجزائر، تعرض لمؤامرة قتله من قبل جنده سنة 1801م عندما كان يؤدي صلاة الجمعة؛ إلا انه نجا منها عرف عنه انه كان ثريا وشجاعا وحسن السيرة شيد قصور بالعاصمة لازالت تحمل اسمه إلى يومنا هذا، قتل الداي مصطفى من طرف الجند الأتراك بسبب ميله لليهود ينظر : عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ (ج2)، المرجع السابق، ص131.

* الداي أحمد باشا (1805-1808) قضى على الثورة الدرقاوية، وطالب الولايات المتحدة الأمريكية بدفع التزاماتها العائدة لسنة 1795م، ثم بعد ذلك أعلن عليها الحرب سنة 1807م وألقى القبض على ثلاث سفن أمريكية بحمولتها وربابنتها ووقع صراع بين ايالة تونس والجزائر أثناء ولايته وانتهت بمقتله سنة 1818م، عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام (ج3)، المرجع السابق، ص ص 300-301.

بعنابة أضرارا كبيرة بالمصالح التجارية الفرنسية خلال فترة قصيرة، وحدث هذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية متوترة، ناهيك عن تصرفات القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل الاستفزازية والتي كان يذكره فيها بالمعاهدات التجارية الفرنسية الجزائرية التي تلزمه بحماية مصالح فرنسا في بلاده، فكانت السبب في نزع تبقى من ثقة بينهما، فلم يحرك الديوان ساكنا لما قام به نائب الوكيل الانكليزي لمناوراته وذكائه، بل سمح لـه بالعودة إلى عنابة، في حين أن "تانفيل" الذي وصل بعد ذلك بفترة قصيرة إلى الجزائر لمقابلة الداي والحديث معه في هذا الأمر، قد أبعده حرسه عن باب القصر بصورة عنيفة ولم يكتفي الداي بذلك؛ بل أمر بالاستيلاء على سفن صيد المرجان في كل من عنابة والقالة.[1]

فاستغل الداي هذه الحادثة وطرد هذا الأخير تيرو منهم رخصة الامتياز وسلمها للانجليز الذين

عرضوا عليه إتاوة سنوية تزيد عن المبلغ الذي اعتادت فرنسا دفعه بحوالي 150.000 فرنك بمقتضى عقد وقع عليه يوم الفاتح من يناير سنة 1807م الدَّاي "أحمد" "باشا" والسيد "هنري" "بلانكي" القنصل العام الإنجليزي نص العقد على ما يلي:

- تدفع المملكة الانكليزية الضريبة على قسطين: خمسين ألف دولار إلى خزينة الايالة والباقي إلى خزينة البايلك مع احتساب الهدايا معها.
- تولي الانكليز استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة.
- تنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين.[2]

وتولى التجار الانجليز استغلال المؤسسات التجارية، وبمجرد ما تم الاتفاق قام السير "الكسندر بال" حاكم مالطة** بإرسال مندوب مقتدر إلى مدينة قسنطينة ليتباحث مع الباي حول إمكانية

[1] أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص49.

[2] محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص235.

** حاكم مالطة، وهو رئيس الحامية الانكليزية المرابطة في الجزيرة.

شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش الانجليزية المقيمة في مالطة وجبل طارق وماهون.[1]

أن و مما سبق نرجع أسباب تحويل المؤسسات التجارية الفرنسية إلى الانجليز إلى ما يلي:

- هزيمة فرنسا في 21 أكتوبر 1805م والقضاء على أسطورة فرنسا العظمى علي أعين الأوروبيين وأتاحت للانكليز السيطرة على تجارة البحر المتوسط.

عرض الانكليز إتاوة على الداي تزيد عن ما كان الفرنسيين يدفعونه بحوالي مائة وخمسين ألف، وخلال هذه الفترة كانت هناك أزمة مالية بالنسبة للحكام وتلاعب اليهود بدولاب الاقتصاد الجزائري. القنصل الانكليزي كان دائما يظهر بلاده بصورة الراغبة لكسب صداقة حكام الجزائريين ورضاهم عنها، ومستعدة للتعاون معهم لأن فرنسا لم تكن تقوم بالتزاماتها تجاه الأيالة.

وعليه فإن تواجد الانجليز في موانئ الشرق الجزائري في عنابة وجيجل والقالة لتدعيم مواقعهم التي ذكرناها أعلاه ومرابطة جنودهم بما كان لاستكمال السيطرة على تجارة المتوسط، لذا فسحوا المجال لرعاياهم المالطيين والصقليين والسردينيين والكورسيكين والأسبان لتكوين شركة لتسيير أنشطتهم التجارية، وهذا ما مكن شركة بكري هي الأخرى من التحكم والسيطرة على جزء من تجارة الفرنسيين، رغم ما وصل إليه الانجليز فالفرنسيون كانوا لا يزالون يرون في سواحل الشرق ملكا لهم ودخلوا في صراع معهم، ومما كان يمكن يؤدي إلى توتر العلاقات التجارية بين الطرفين قيام الانجليز اعتراض سفن جزائرية بحمولات مختلفة متجهة إلى فرنسا؛ إلا أن وصول ناقلات من جبل طارق إلى الجزائر في صيف سنة 1811م محملة بالهدايا متن روابط الصداقة بين انكلترا والجزائر، التى شعرت بوطأتها السفن الفرنسية[2]، ومما قضى على التجارة الانكليزية

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص ص 233- 234.

[2] أبو العيد دودو: المصدر السابق، ص61.

حملاتها ضد الجزائر بين عامي 1816-1824م مكنت فرنسا من استرجاع امتيازاتها، ناهيك عن كثرة المشاكل التي اختلقها هؤلاء البريطانيون عجلت برحيلهم عن البلاد مثل شحن الحبوب والمؤونة لتموين الحاميات الانكليزية في جبل طارق وشكاوي المواطنين منهم للأغا وقالوا أن الامتياز ملك للفرنسيين وليس للانجليز وكذا انخفاض قيمة العائدات لعدم استغلال الامتياز بشكل جيد[1]، فأرسلت المملكة البريطانية لجنة للمعاينة برئاسة السيد" ماكدونالد" فأصدرت المحكمة قرارا بإرجاع المحلات إلى أصحابها الشرعيين الفرنسيين، لكن القرار ظل حبراً على ورق لأن الداي نفسه لم يرغب في ذلك وترك الانجليز هناك وحتى نائب القنصل البريطاني "اسكودير ورفض الخروج من تلك المراكز حتى بعد عودة الفرنسيين رسميا إليها سنة 1817م.[2]

كما أنهم قاموا بالاستيلاء على حمولات جزائرية كانت في طريقها إلى فرنسا وازداد التوتر أكثر بعد حملا التي ذكرناها آنفا والتي قضت على مصالحهم الاقتصادية في المنطقة[3] وفي الضفة الغربية للمتوسط وانسحب باقي التجار الانجليز لغياب الدعم الرسمي من دوهم وتحت ضغط التجار والوكالة الإفريقية الفرنسية.

[1] Charles Féraud: Histoire des villes de la Province de Constantine, TYP. de L'Association ouvrière V. Aillaud, Alger: 1877, p594.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع سيمون بفايفر : المصدر السابق، ص 40.

[3] المرجع نفسه ص 237.

المبحث الثالث: مع الامارات الشمالية الإيطالية و دولة اسبانيا

أولا: تجارة الإمارات الشمالية والإيطالية

كما كان للسويد والدانمارك وهولندا رعايا تجار بالجزائر لكن عددهم كان قليل جدا، إذ نجد أغلبهم زاوج بين المهمة الدبلوماسية القنصلية وامتهان التجارة فنجد الوجي "جورج" الذي كان يقود سفنا تجارية ترفع العلم السويدي، وأصبح قنصلا سويديا وتاجرا ووكيلا تجاريا عاما للداي خارج الأيالة، وكان مصاهرا للقنصل الدنماركي (والد) (زوجته فاتحدا معا تجاريا للتنسيق مع تجار البلدان الشمالية وبذلك استطاع أن يشتري

عددا من السفن المحتجزة بصفته تاجراً ووكيل تجاري عام للداي، وكان هذا الأخير يعتمد عليه في إدارة الكثير من أعماله التجارية للأيالة.[1]

فقد نسق التجار الايطاليون واغلبهم من مدينة جنوه وليفورن العمليات التجارية بين الجزائر وأوروبا، وتولى اليهود هذه المهمة لاسيما يهود ليفورن وكانوا السبب في انهيار الزراعة المحلية، ففي سنة 1790م صدروا من الحبوب ما نسبته 89.97% مما اضر باقتصاد البلاد حيث ارتبطت الاحتكارات الأجنبية بالحكام المحليين لاسيما بايلك الشرق وخضعوا لمطالبهم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مؤشر تأزم الأوضاع الزراعية ودلالة لوقوع البلاد لقمة سائغة للنفوذ والمال وهذا ما أثر سلبا على ميكانيزمات الاقتصاد المحلي.[2]

ومن خلال هذه الدراسة نصل إلى أن أهم المشاكل التي كانت تعاني منها الامتيازات الأجنبية الأوروبية تتلخص في الآتي:

1.الذهنية والصبغة المرحلية أو الغير دائمة التي ميزت الشركات التجارية الموجودة في شرق الجزائر.

[1] جون. ب. وولف: المرجع السابق ، ص421.

[2] ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (1) دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2001، ص 110.

2.عدم وجود إستراتيجية آنية أو سياسة ظرفية خاصة بكل مرحلة معينة.

3.انعدام الخبرة بالنسبة للأعوان المكلفين بتسيير إدارة الامتيازات.

4.طغيان الروح السياسية والإيديولوجية في التسيير.

5.انعدام القوانين المتعلقة بتحديد المسؤوليات.

6.ارتفاع رواتب الأعوان والمسيرين بالإضافة إلى العمولة التي تقدم لكل الأعوان المسيرين التي تقدر بـ 5% على المبيعات والمصدرات من وإلى الحصون.

7.تدخل القنصلية الفرنسية العامة في شئون الامتيازات التي كان يشرف عليها نظريا المدير العام بمرسيليا والعون الرئيسي الذي يقيم عادة في ميناء عنابة.

ويقول أحد المراقبين الفرنسيين لحصن القالة: "لو كان مدير الوكالة ممثلا أحسن تمثيل في بونا (عنابة) وإذ كانت لهذه الوكالة نفوذاً غير نفوذه الذي يرتبط أساسا بالوزارة الخارجية وإذا لم يكن هنالك صراع ناتج عن فراغ قانوني يحدد المسؤوليات بينه وبين قنصل فرنسا بالجزائر الذي يعتبر المسير النظري للوكالات التجارية في الجزائر، وإذا كان القانون التجاري العام لا يحدد سلطة المدير العام بمرسيليا فهو الذي يفوض العون الرئيسى لإبرام الصفقات محليا وتقديم تقرير مفصل عن ظروف الامتيازات كل ثلاثة أشهر يرسل له عن طريق القنصلية العام بالجزائر، وبناءا على ما سبق فاللوكالة الرئيسية دوران : إدارة شؤون القنصلية محليا وتسيير شؤون التجارة، وتقع نفس الممارسة أيضا على التجار مستغلي المرجان شبه مراقبة بوليسية وعلى الحصن شبه رقابـة عسكرية.[1]

ثانيا: تجارة اسبانيا

تمركز نشاط الإسبان في الغرب الجزائري بوهران فكانوا يوردون الرصاص والكبريت وبعض المعادن الثمينة، وكان بعض التجار يتواجدون بمدينة الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من دحر

[1] كمال فيلالي: المرجع السابق، ص 19.

الإسبان نهائيا عن وهران ومن أولئك التجار بارطولومي اسكوديرو (1780-1789) الذي اقترض مالا من خزينة الإيالة وبعدها فر إلى اسبانيا، فهذه القضية أثرت على تجارة الإسبان بالغرب الجزائري وشغلت حيزاً كبيراً في المراسلات الجزائرية الاسبانية[1] أواخر العهد العثماني.

أما في الشرق الجزائري فلم يكن هناك تبادل تجاري، بما في الكلمة من معنى بينهما وبين الأيالة، وإنما كانت العلاقات ذات اتجاه واحد ترمي إلى تصدير الحبوب والمواشي إلى كل من القاعدتين الاسبانيتين التي رابطت فيها الحاميات الانكليزية على وجه الخصوص، وفيما يلي سنحاول أن نستعرض هذه العلاقات مع كل واحدة على حدة.

وابتداء من سنة 1800م تولت بريطانيا مسؤولية تموين جزيرة مالطة، فقد ضاعفت عدد الحمولات التي تصلها الإيالات الثلاث، وخاصة من موانئ الشرق الجزائري التي كانت تزودها بالحبوب والأبقار، فقد استوردت في ظرف سنتين فقط (1804-1806) من الجزائر حوالي سبعمائة بقرة ويذكر السيد "ماتياس" أن هذا العدد تضاعف عشر مرات سنة 1811م فزاد عن السبعة آلاف وهو رقم ضخم مقارنة بعدد سكان الجزيرة الذي لم يكن يتجاوز 2120.000.[2]

أما مدينة ماهون فكانت تستورد ما تحتاج إليه من الغرب الجزائري، وذلك لأنها اقرب إلى تلك المنطقة منها شرق الأيالة، ولأن وهران كانت اسبانية تقدم أبناء شبه جزيرة ايبريا على غيرهم من التجار، وعندما استعادت الجزائر عاصمتها الغربية، فقد الماهونيون ذلك الامتياز الذي كانوا يحظون به وصاروا يبحثون عن الأسواق المناسبة لشراء مؤونتهم السنوية فكثيرا ما كانت تقودهم الأسعار إلى موانئ قسنطينة.[3]

[1] يجي بوعزيز : المراسلات الجزائرية الاسبانية، المرجع السابق، ص 15.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع نفسه، ص 137.

[3] المرجع : نفسه، ص 138.

خلال العهد العثماني، شهدت المبادلات التجارية البحرية الجزائرية مع الدول الأوروبية تطورًا ملحوظًا، حيث لعبت الجزائر دورًا محوريًا في التجارة البحرية بفضل موقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط. هذه المبادلات كانت متنوعة وشملت تبادل السلع المختلفة مثل الحبوب، الزيت، الأسلحة، والمنتجات الفاخرة.

أسهمت العلاقات التجارية القوية مع الدول الأوروبية في تعزيز الاقتصاد الجزائري، وجعلت من الجزائر مركزًا تجاريًا مهمًا في المنطقة.

كما أسهمت البحرية الجزائرية في حماية التجارة وضمان سلامة الطرق البحرية، مما أكسبها نفوذًا واحترامًا على الساحة الدولية.

على الرغم من التحديات التي واجهتها الجزائر، مثل الهجمات البحرية من قبل القوى الأوروبية، تمكنت من الحفاظ على نشاطها التجاري والازدهار الاقتصادي. هذه المبادلات التجارية البحرية شكلت جزءًا أساسيًا من تاريخ الجزائر الاقتصادي والثقافي خلال العهد العثماني، وأسهمت في تشكيل علاقاتها مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا بشكل عام.

الفصل الثالث

الطرق و المبادلات التجارية البحرية مع دول المغرب

المبحث الأول: المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب

خلال العهد العثماني، كانت الجزائر والمغرب على اتصال مستمر عبر طرق التجارة والمبادلات التجارية.

كانت هذه الطرق تشمل الطرق البرية والبحرية، ولعبت دورًا حيويًا في تبادل السلع والبضائع بين البلدين.

1. الطرق البرية:

أ. **طريق الساحل:** كان هذا الطريق يمتد على طول الساحل الشمالي لإفريقيا، مرورًا بالمدن الساحلية مثل وهران، مستغانم، الجزائر العاصمة، ثم إلى المغرب عبر طنجة وسبتة.

ب. **طريق الصحراء:** كانت القوافل تسلك هذا الطريق من داخل الجزائر مرورًا بتمنراست وأدرار، وصولاً إلى المناطق الشمالية للمغرب عبر واحات الصحراء.

ج. **الطريق الداخلي:** امتد هذا الطريق عبر الهضاب العليا الجزائرية، مرورًا بمدن مثل تلمسان، وصولاً إلى فاس ومكناس في المغرب.

2. الطرق البحرية:

❖ **البحر الأبيض المتوسط:** كانت السفن التجارية تسافر عبر البحر المتوسط بين الموانئ الجزائرية والمغربية، مما يسهل تبادل السلع كالحبوب، الزيت، التمور، والمنتجات الأخرى.[1]

3. المبادلات التجارية:

كانت المبادلات التجارية تشمل عدة أنواع من السلع، مثل:

أ. **المنتجات الزراعية:** كالحبوب، الزيتون، التمور، والفواكه.

ب. **المنسوجات:** مثل الأقمشة الصوفية والحريرية.

ج. **التوابل والعطور:** كانت تستورد من إفريقيا وآسيا وتصدر عبر البلدين.

[1] الوزان الحسن، بن محمد، وصف إفريقيا، ن حجي محمد وأخرون، ج2، ط2، دار المغرب الإسلامي، ، بيروت، 1983م، ص424.

د. **المنتجات المعدنية:** كالحديد والنحاس والأواني المصنوعة منهما.

4. العوامل المؤثرة في التجارة:

أ. **العلاقات السياسية:** كانت العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب تتأثر أحيانًا بالتوترات والنزاعات، مما يؤثر على حركة التجارة.

ب. **القبائل:** لعبت القبائل البربرية والعربية دورًا هامًا في تأمين الطرق التجارية وتأمين القوافل.

الأوضاع الأمنية: كان لاستقرار الأمن الداخلي في البلدين دور كبير في تسهيل أو عرقلة حركة التجارة.

5. أنواع السلع المتبادلة:

إن أهم ما كانت تصدره الجزائر إلى المغرب السيوف والأقمشة الهندية والخناجر والأجواخ المستوردة من إنجلترا ومواد الصباغة التي مصدرها ،أمريكا، أما المغرب فقد كانت تصدر للجزائر العسل والصابون والذهب والأحجار الكريمة والسكر،[1] كما كانت المغرب من خلال تجارها تبيع في أسواق الجزائر سلع أخرى كالأمشاط والخردوات والبخور والنيلة وأنواع من الشواشي.[2]

وحسب ما جاء في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب للأستاذ عمار بن خروف فإن هذا الأخير قد أشار بأنه وبحسب نوعية المواد المتبادلة بين الطرفين خاصة تلك السلع الموردة إلى المغرب من قبل الجزائر مصادرها بلدان أخرى وذلك تبعا لما لحق بها من أوصاف توحي بأصل السلعة، مثلا الأقمشة الهندية أو القسطنطينية أو الأجواخ الإنجليزية أو الحرير التونسي والتمر السوداني ما جعله يستنتج أن الإنتاج الجزائري لا يرقى

[1] عمار بن ،خروف، المرجع السابق، ص 59.

[2] carette(e), du commerce de l'Algérie avec l'Afrique, centrale et les etatsbarbaresques, paris, 1844, p23.

إلى أن يصبح سلعة موردة إلى بلدان أخرى أو ينافس البضائع الموردة إلى الجزائر من البلدان الأجنبية.[1]

6. العملة وطرق البيع:

يشير الوزان إلى أن وسائل الدفع التي كانت رائجة في المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر هي العملة النقدية أو في حالات أخرى كانت المقايضة سلعة بأخرى كانت متداولة خاصة في النصف الأول من القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي، ولعلّ رواج هذه الطريقة في التعامل راجع إلى نقص سك العملة النقدية في كثير من المناطق بكلا البلدين.[2]

وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر فقد شهد تطور ملحوظ في كمية السيولة النقدية حيث ارتبط ذلك بارتباط المغرب بتجارة هامة مع السودان ما انجر عنه تدفق العملة الذهبية على المدن المغربية، قابله ازدياد حركة التجارة للجزائر مع دول شمال المتوسط، وحسب هذا التطور والتغير انتشر البيع نقدا وقابله انحصار لأسلوب المقايضة.[3]

وقد استعملت العملات المسكوكة محليا والعملات الأوربية والعثمانية في عمليات المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب ولعل أهمها:

- **الزياني التلمساني:** وهو من الذهب الخفيف وقد لاقت هذه العملة رواجا وانتشارا في البلدين خلال القرن السادس عشر وكانت هذه العملة تسك بتلمسان في عهد ملوك بني زيان.

[1] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص60.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 76، 89.

[3] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 61.

- **السلطاني:** وهي كذلك من الذهب الخفيف كانت تسك بمدينة الجزائر .
- **الأسبر:** ويسمى الأقجة وهي عملة فضية عثمانية.
- **المثقال الفاسي** : انتشر في الجزائر وزادت قيمته على عهد جعفر باشا (1580 (1582) وأصبح يساوي 1225سبر وذلك ناتج عن انخفاض أصاب العملة الفضية.

الدينار الذهبي سك الدينار الذهبي بالمغرب في عهد المنصور وقد تراوح وزنه بين اثنين إلى أربعة ونصف الغرام وكانت هذه العملة مرغوبة بشدة في أسواق المغرب وحتى خارجها.

السلطاني العثماني: كانت تسمى أيضا السكة sequin أو الشريفي وتساوي 125 أسبر وهي من

العملات الرائجة في الجزائر.

الريال: وهي عملة إسبانية دخلت إلى الجزائر وقد كان الريال الرباعي وريال الثمانية عملة قابلة للصرف خارج الإيالة خاصة في مصر والهند والصين والملاحظ أن حركة العملة بين البلدين وخارجهما لم تكن عليها قيود تحد من انتشارها ما يؤكد استمرارية حركية المبادلات التجارية[1]

7. القوافل البحرية

تعددت أغراض القوافل البحرية بين الجزائر والمغرب فمنها من اختص بنقل البضائع بغرض التجارة وهناك اختصت بنقل الحجاج وأخرى اهتمت بنقل السفراء إلى غير ذلك. والأكيد من خلال الوثائق والمصادر من أن حركية التجارة بين موانئ البلدين كانت موجودة وقائمة ، وقد يكون هذا النشاط لسبب التجارة أو هدف السفر إلى مناطق أخرى.

أما هايدو فإنه يقول في هذا الصدد: إن تجار الجزائر يرسلون إلى فاس عن طريق تطوان بضائعهم المختلفة... على متن سفن ذات مجاديف كانت تبحر في كل الفصول، ويرافق

[1] عمار بن ،خروف المرجع نفسه، ص ص 62. 63.

بضائعهم أبناؤهم أو مواليهم أو أقاربهم ليبيعها هناك واستخلاص أثمانها.[1]

وفي رسالة للسفير الإنجليزي بإسبانيا الذي دامت فترته من سنة 1620م إلى سنة 1625م هناك شهادة بوجود سفن جزائرية بالمغرب إذ جاء فيها: وقد علمت من مالقه أن السير روبرت مانسل أميرال الأسطول الإنجليزي له علم بمراكب تركية معينة بحمولتها الغنية في وادي تطوان ...."وقد كانت هذه المراكب على أهبة للإبحار نحو الجزائر محملة بالسلع والمسافرين.[2]

وقد عانت القوافل البحرية المغربية والجزائرية على حد سواء من هجومات وغارات الأسطول الهولندي فقد تعرضت للسفن السلاوية المتجهة إلى الجزائر وتعرض كذلك إلى السفن القادمة من الجزائر في طريقها إلى موانئ المغرب ولعلّ هذا ما يؤكد مدى الخطورة التي كانت تواجه الملاحة البحرية بين البلدين وتعرض تجارتها إلى الأعمال القرصنية التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان كميات هامة من السلع والبضائع حيث ذكر أن حسن آغا في سنة 1541م قصد بادس ليستورد سفنا وأغراض أخرى تحضيرا واستعدادا لصد شارلكان وتهديداته.

8. ميناء الجزائر وميناء تطوان:

كان للجالية الأندلسية الدور البالغ في إعادة بناء تطوان أواخر القرن الخامس عشر، وتطوان تعتبر المنفذ الوحيد للمغرب على ساحل البحر الأبيض المتوسط سبق ذكر ذلك[3] وفي خلال القرن السادس عشر (10) هـ) تذكر الوثائق أن خير الدين بربروس ورد الحبوب منها نحو الجزائر بعد ما عانته من جفاف وبالتالي صارت تطوان مقصدا للمراكب الجزائرية المحملة بالبضائع بقصد التجارة وتعود محملة بالحجاج والمسافرين والسفراء والبضائع المغربية.[4] ولأن

[1] عمار بن خروف، المرجع نفسه، ص66.

[2] محمد داود تاريخ تطوان المجلد 1، معهد مولاي حسن، 13679. – 1959، تطوان، ص 89.

[3] داود محمد، المرجع السابق، ص85

[4] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص ص 81، 82.

هذه العلاقات التجارية بين مينائي الجزائر وتطوان أضرت بمصالح البرتغال والأسبان التجارية فإنهما حاولا قطع هذه العلاقات بمحاولة سد مدخل نهر تطوان ليكون هناك حائلا دون وصول السفن الجزائرية إلى مبتغاها بتطوان لكن كانت تلك المحاولات تنتهي دون أن تترك الأثر الذي يحد من منع هذا النشاط الملاحي.[1]

9. ميناء الجزائر وميناء سلا:

كما أسلفنا الذكر في الفصل الثاني فإن مدينة سلا شكلت لقراصنة الجزائر سوقا رائجا يبيعود ون فيها أسلابهم من غنائم وأسرى كما شكلت مدينة الجزائر كذلك سوقا لقراصنة سلا يبيعون فيها ما يغنمونه من حملاتهم البحرية وفي عهد الدلائيين (1051 - 1074هـ / 1641 - 1664م) التي أدخلت سلا تحت سلطتهم تدعمت المبادلات التجارية بين المدينتين حتى كادت السفن المتوجهة من سلا الى ميناء الجزائر وكذلك السفن الجزائرية المتوجه لميناء سلا لا تنقطع حركتهما، محملة بأنواع من البضائع والسلع مما أدى إلى جني أرباح هائلة للدلائيين، وذلك بعدما أدركوا أهمية ميناء الجزائرية التجارية ما جعلهم يرفضون القبول بالمعاهدة التي أبرمت مع الهولنديين والتي مفادها منع قراصنة الجزائر وتونس وطرابلس بيع غنائهم والأسرى الهولنديين بسلا.[2]

ومن خلال ما تقدم نتأكد أن هناك فعلا تجارة قائمة بين موانئ المغرب والجزائر وربما شكلت فارقا في معيشة من مارسها في كلا البلدين رغم افتقادنا إلى الدراسات التي تجعلنا نجزم بأنها كانت تفوق تجارة القوافل البرية، أو تعطينا إحصائيات عن حجم ومقدار تلك المبادلات لمن مالت كفة الميزان التجاري رغم أن الأستاذ عمار بن خروف قد رجح كفة المغرب.

[1] عمار بن ،خروف، المرجع نفسه، ص82.

[2] عمار بن خروف، المرجع نفسه، ص . 84.83.

المبحث الثاني: المبادلات التجارية تونس

عندما يتعلق الأمر بالعلاقات التجارية بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، كانت هذه العلاقات تعتمد بشكل كبير على التبادل التجاري بين البلدين. وقد كانت هذه العلاقات تتم عبر الطرق التجارية التي كانت تمتد عبر الصحراء الكبرى والتي كانت تعتبر ممرًا هامًا لتداول البضائع بين الشمال والجنوب من القارة الأفريقية. كانت الجزائر وتونس مركزين تجاريين هامين في المنطقة، وكانت البضائع تتبادل بينهما تشمل الحبوب والأقمشة والتوابل والمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة.

وقد شهدت هذه العلاقات التجارية توسعًا كبيرًا خلال العهد العثماني، خاصة مع توسع الإمبراطورية العثمانية في المنطقة. وقد أسهمت هذه العلاقات في تعزيز الاقتصاد في كل من الجزائر وتونس، وزادت من التبادل الثقافي بين الشعوب.

علاوة على ذلك، كانت القوافل التجارية تسهم في نقل الثقافة والمعرفة بين البلدين، حيث كانت تمر بمدن وقرى عديدة على طول الطرق التجارية، مما أدى إلى ازدهار الحضارة والثقافة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه العلاقات التجارية توفر فرص عمل للسكان المحليين في كل من الجزائر وتونس، سواء كانوا تجارًا أو حرفيين أو عمال في الصناعات التي كانت تنشط في هذه البلدين خلال تلك الفترة.

وكانت الجزائر وتونس تشكلان جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية الدولة العثمانية، وكانت لهما علاقات تجارية حيوية تعززت عبر القرون. كانت هذه العلاقات تتم عبر عدة طرق تجارية، تسهم في تبادل البضائع والثقافة والتقنيات بين البلدين. في هذا المقال، سنستعرض بعضًا من أهم هذه الطرق التجارية[1]:

[1].ابن أبي دينار : المرجع السابق، ص235.

أ. **الملاحة البحرية:** كان البحر الأبيض المتوسط الطريق الرئيسي للتجارة بين الجزائر وتونس. كانت السفن تنقل البضائع مثل الحبوب والزيتون والأقمشة والتوابل بين الموانئ الرئيسية في الجزائر مثل الجزائر العاصمة وتونس العاصمة.

ب. **القوافل البرية:** كانت هناك قوافل تجارية تسلك طرقا برية عبر الصحاري والمناطق الجبلية بين الجزائر وتونس. كانت هذه القوافل تنقل البضائع الثقيلة والقيمة مثل الصوف والجلود والألبسة والمجوهرات.

ج. **الاتصالات الدبلوماسية والثقافية:** بالإضافة إلى التجارة، كان هناك تبادل للمعرفة والثقافة والأفكار بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني. كانت المدن الرئيسية تستقبل العلماء والفنانين والأدباء من البلدين، مما يعزز التبادل الثقافي والفكري.

بهذه الطرق، كانت الجزائر وتونس تشكلان محورًا تجاريًا وثقافيًا مهمًا في العهد العثماني، مما أثر إيجابًا على التطور الاقتصادي والثقافي في المنطقة.

في الفترة الممتدة بين 1756-1807 والتي كانت فيها تونس خاضعة للحكم الجزائري.[1]

كانت التجارة الخارجية للجزائر البرية والبحري تحت رقابة الديوان حيث الداي هو المحدد للمواد التي تصدر وتستورد ، ولم يكن يسمح لأصحاب القوافل المتنقلة بالعبور حتى يتم دفع الرسوم الجمركية وكذا بالنسبة للموانئ وتمثلت الصادرات الجزائرية عن طريق البر لكل من الإيالة التونسية وإيالة طرابلس في رؤوس الأنعام من بقر وغنم وإبل، والمراسلات بين الإيالتين دالة على ذلك.[2]

وقد تحسنت التجارة الخارجية للجزائر بتحسن العلاقات السياسية مع الدول (الولايات المتحدة، إسبانيا)، كما لعب الجهاد البحري دورا في المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس حيث كان الاتفاق السائر بين بحارة الجزائر وبحارة تونس واتحادهم له تأثير كبير على العلاقات التجارية

[1] ابن أبي دينار: المرجع السابق، ص235.

[2] عمار بن خروف: المرجع السابق، ص402.

للبلدين.[1]

حيث كان للبحارة الجزائريين بالاشتراك مع بحارة تونس يستولون على السفن التي كانت تعبر البحر الأبيض المتوسط، ويتم تقاسم الغنائم بين البلدين ،[2] والحملات المشتركة للأسطولين الجزائري والتونسي سواء كانت ناجحة أو فاشلة، فهي مظهر من مظاهر التبادل التجاري بين الإيالتين ليس فقط من خلال اقتسام الغنائم وإنما تمثلت هذه الحملات في بعدها التجاري أو ما يعرف فى اقتصاد اليوم الشركات المساهمة.[3]

أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري على المستوى الشعبي، فقد أخذت منطقة بايلك الشرق قسنطينة حصة الأسد في صلات الإيالة الجزائرية التجارية بتونس، وذلك راجع للتقارب الكبير بين قسنطينة والإيالة التونسية وانفتاح حدودها على الغرب التونسي، وكذا ولاؤها للصلات التاريخية التي كانت موجودة إبان العهد الحفصي حيث كانت قسنطينة خاضعة لحكم تونس.[4]

الشيء الذي يدل على كثافة حجم التواصل الاقتصادي بينهما في هذه الفترة، وهو ما سيجعل دراستنا مركز على بايلك الشرق خاصة في نشاطه الاقتصادي مع تونس، القائم على تجارة القوافل التي كانت تنشط من تجارة الموانئ التي تسيطر عليها المبادلات الأوروبية، وكان رأس المال المستعمل فيها يبلغ 3 ملايين حيث تجارة القوافل مع تونس تستعمل ستة ملايين.[5]

كانت القوافل بين قسنطينة وتونس تنطلق من مراكز أساسية وتعود إليها مجددا أهمها:

---

[1] جون وولف: « رياس البحر» مجلة الدراسات التاريخية ترجمة أبو القاسم سعد الله جامعة الجزائر، العدد 3، 1987، ص592.

[2] المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج2 ، د.ط، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2009، ص 314.

[3] أحمد الشريف الزهار : مذكرات الحاج أحمد الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تق: أحمد توفيق المدني، دط، الشركة ، الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص31.

[4] أحميدة عميراوي : المرجع السابق، ص12.

[5] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، د ط، الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، الجزائر، د س ن، ص 155.

إقليم الشرق الجزائري قسنطينة بما يضمه من مدن من الجنوب الجزائري تدخل ضمن إطاره الإقليمي كمدينة **الوادي**[1] ، **وتوقرت**[2]، **وورقلة**[3] وكانت هذه المراكز وما يقابلها في تونس على درجة عالية من الدقة والتنظيم، حيث كان التاجر يجد يوميا قافلة يسافر معها ذهابا وإيابا، حيث كانت القوافل المتجهة من بايلك الشرق إلى تونس تحمل الصادرات التالية: التمور من مدينة الوادي والتبغ بنوعيه الرطب والقوي الذي يعتبر من أهم المحاصيل التجارية التي كانت تصدر بشكل كبير إلى تونس وليبيا.[4]

وكذا المنتوجات الصوفية من برانس وجبب صوفية والتي كان لها رواج في السوق التونسية.[5]

وكذا الجلود المدبوغة والشواشي الجزائرية التي كانت تحظى بطلب كبير للاستعمال اليومي، كونها أرخص من الشواشي التونسية ذات الجودة العالية، وكذا الحديد الصلب والسمن والجوز، وحظيت تونس كذلك بتجارة نشطة في إقليم بايلك الشرق الجزائري أدى إلى منافسة العملة

[1] **مدينة الوادي** : كانت في القديم تسمى الظاهرة لكونها أول قطعة من الأرض ظهرت بعد نفطة، حيث انحصر عنها ماء الطوفان، ثم صارت تسمى أرض سوف، قيل لأنها كانت محلا لأهل الصوفة ممن انقطعوا للعبادة فيها، وقيل لأن يسمى أهلها الأولين يلبسون الصوف من أغنامهم، وقيل نسبة إلى رجل عالم صاحب حكمة ذا سوف، كما أن سوف في اللغة تعني العلم والحكمة ، وهناك من يقول أن النفط بربري "أزوف والتي تعني الوادي، وهنا من يردها إلى سوف البصرة الذين سكنوا المنطقة وسموها باسم موطنهم الأصلي، وعموما فالتسمية قديمة والأغلب أنها إلى الكثبان الرملية. هذا عن معنى سوف، أما الوادي فنسبة إلى واد الجردانية الذي تجري قديما في المنطقة وما زالت إلى الآن بعض مجاريه موجودة. ينظر : إبراهيم مياسي : الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، د.ط، دار ،هومة، الجزائر، 2005، ص144.

[2] **توقرت** : مدينة بناها النوميديون على جبل في شكل نتوء يمر في سفحها نهر صغير يقطعه جسر متحرك كما يوجد ذلك في أبواب المدن، وهي مسورة بسور من الطوب والطين ما عدا ما يقع منها على مقربة صخور عظيمة تقوم بحمايتها، وهي تبعد عن المتوسط بنحو 330 ميلا. ينظر : حسن الوزان المصدر السابق، ج2 ، ص ، ص 35.

[3] يسمها الوزان وركلة" وهي مدينة عتيقة بناها البرابرة في صحراء نوميديا وأحاطوها بأسوار من الأخر، وشيدوا فيها منازل جميلة، يوجد بضواحيها كثير من النخل تتخلله القصور المنيعة والقرى المحصنة . ينظر : حسن الوزان المصدر السابق، ج2، ص136.

[4] محمد الطمار : الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 49.

[5] أحمد بن الطاهر منصوري: الدر المرصوف في تاريخ ،سوف ، دار الهدى، د.م.ن، د.س.ن، ص52.

التونسية للعملات المتداولة في الجزائر، وقد سيطر الريال التونسي على التعامل النقدي في قسنطينة، وذلك راجع لأن الاقتصاد التونسي قائما أساسا على التجارة وليس على الجهاد البحري على غرار ما كان حاصلا بمدينة الجزائر.[1]

حيث شهدت تونس تجارة متطورة فيما يخص المرجان الذي كان يتم الزيوت الحبوب، الخضر، الصوف والاسفنج مقابل استيرادها للمواد التي يحتاجونها السكان كالقهوة والسكر والتوابل من إسبانيا بالإضافة إلى استيراد القماش من هولندا ومالطا،[2] ووجدت بقسنطينة أسواق محلية تجتمع فيها مختلف القبائل وتجار القوافل بين الإيالتين يسمح فيها بعرض البضائع والسلع أيام معينة من الأسبوع، ومن أهم المنتوجات التي كانت تعرض في هذه الأسواق هي المواد العطرية والعقاقير والأدوية والأسلحة والأقمشة الحريرية، الكبريت،[3] الخيوط المذهبة، مستلزمات الأعراس والتجهيز المنزلين كما تضمنت أيضا الأقمشة والزرابي والجلود المدبوغة والبلاغي (جمع بلغة حذاء حديدي.) [4]

ا. العملات والأسواق التجارية بين الجزائر وتونس

خصصت أسواق في كلتا الإيالتين لعرض البضائع والسلع التونسية والجزائرية من بين هذه الأسواق:[5]

أ. **سوق قسنطينة** : وهو أكبر الأسواق يتوافد إليه التجار والقوافل من كل البقاع يحملون معهم مصنوعاتهم وأشغالهم اليدوية لبيعها وكذلك تصديرها للبلدان المجاورة لإيالة تونس،

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 150.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 153.

[3] Venture de paradis, op.cit, P99.

[4] نقولا زيادة إفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، د.ط، الأهلية للنشر، لبنان، 2002، ص56.

[5] انظر الملحق رقم : 03 يمثل أهم الطرق الرابطة بين الشرق الجزائري والاسواق التونسية ،أنظر:محمد العربي الزبير المرجع السابق، ص 160.

وقد لعبت قسنطينة دورا في تنشيط التبادل التجاري وتعزيزه وتشجيع النشاط الداخلي والخارجي.[1]

ب. **سوق ورقلة:** محطة للقوافل التي تعبر الصحراء وملتقى التجار حيث تربط أقاليم المغرب بالنيل والمشرق وأقطار من السودان، وقد كان تجار تونس يتوافدون إليها من أجل عرض واستبدال بضائعهم بالسلع والبضائع التي تأتي بها القوافل الوافدة من السودان.[2]

ج. **سوق واد سوف:** كانت بدورها وجهة للتجار من مختلف الجهات وقد كانت تشمل الكثير من الحوانيت التي اشتهرت ببيع التمور والتبغ، كما اشتهرت بصناعة المضلات من النخيل والأقمشة الصوفية وقد كانت هذه السوق همزة وصل بين الشمال والجنوب.[3]

د. **سوق توقرت:** ساعدها في نشاطها التجاري توفر شبكة المواصلات والطرق حيث كان واد ريغ[4] يقوم بإنتاج التمور والأقمشة الصوفية ،العادية، وكان تجار هذه السوق يحملون بضائعهم إلى الجنوب التونسي لبيعها أو استبدالها للأقمشة القطنية والعطور المستوردة من البلدان الأوروبية وقد كانت القوافل بين مدينة توقرت والجنوب التونسي تسير بشكل يومي ذهابا وإيابا.[5]

سوق عنابة وقد قال وليام سبنسر بأن عنابة لم تحقق اكتفاء ذاتي لإنتاجها للحليب والزبدة فقط،

---

[1] محمد صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص81.

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2000 ، ص46.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 155.

[4] واد ريغ: يقع غربي وادي سوف على بعد 95كم، ويشتمل من الشمال إلى الجنوب على مدى وقرى وواحات كـ: مغير، وغلانة، جامعة، تامغنة هقار، المقرين ،تقرت تماسين، القوق. ينظر : أحمد توفيق المدني: جغرافية القطر، د.ط، دار البصائر، دار الثقافة الجزائر، 2009، ص 142.

[5] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص156-157.

بل تعدته إلى تسويق هاته المواد لكل من مدينة تونس وجربة.[1]

كانت الأسواق التونسية تسمى على حسب السلع المعروضة فيها: كسوق العطارين وسوق القماشين وسوق الصاغة وسوق الغزل وسوق باعة الشمع وسوق العرافين التي اصطفت معظمها حول الجامع الأعظم الذي يمثل قلب المدينة الحقيقية، أما الأسواق أنحاء المدينة هو سوق العطارين الذي اشتهر ببيع العطور والياسمين والورود المنتشرة في والعنبر والحنة، وكذا سوق الترك وسوق الفكة جنوب المدينة.[2]

حيث تعتبر كل هذه الأسواق مغطاة في مأمن من الشمس والمطر

هـ. **سوق البلاغجية:** تخصصت هذه الأسواق منذ نشأتها في صنع البلغاة والكنطرة أحذية تقليدية".

سوق الباي: سميت بهذا الاسم لأنها تقع بجوار داي الباي مختصة في تجارة السجاد والأقمشة الحريرية والمجوهرات والمعادن الثمينة.

سوق القرانة: سوق للذين هاجروا من الأندلس إلى تونس يصدر المنتوجات الزراعية والمصنوعات التقليدية مثل الأغطية والشاشية عبر القوافل الصحراوية.[3]

حصلت هذه المبادلات بعملات عديدة كانت متداولة في كل من الجزائر وتونس أوائل القرن الثامن عشر أهم هذه العملات[4] الزياني، الدرهم الدينار، الضبلون، الصارمة، الريال السلطاني

[1] وليام سبنسر : الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم الدكتور عبد القادر زبادية دار الفضة لمنشر، الجزائر، 2006 ، ص 140.

[2] Joseph Fabre, Essaisun la régence de Tunis, Seguin frères imprimeurs, Avignon, 1881, P53.

[3] ابن أبي الدينار : المرجع السابق، ص 236.

[4] انظر الملحق رقم : 04 يمثل لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية ، أنظر العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 81.

وغيرها. وقد شاع استعمال الريال والبياستر[1] في المعاملات التجارية القرصنية وخاصة في الجهاد البحري لمدينتي الجزائر وتونس[2] حيث كانت هاتين العملات ذات رواج كبير في المبادلات التجارية وقابلة للتصريف في مناطق البحر المتوسط،[3] كما هناك عملات أخرى للتعاملات التجارية كالمحبوب،[4] السلطاني والناصري،[5] وتعتبر معظم هذه العملات عملات فضية.[6]

II. المجال الصناعي:

تمثلت الصناعة في كل من الإيالتين التونسية والجزائرية في الحرف اليدوية حيث كانت هذه الحرف تحت إشراف مراقب يدي الأمين، وتمثلت الحرف في هيئات أصحابها يشكلونها حيث تختص كل هيئة في حرفة معينة ومنها التجارة وحرفة السراجة،[7] ومن الصناعات التي لعبت دورا أساسيا خلال القرن الثامن عشر في كل من الاقتصاد التونسي والجزائري هي الصناعة الجلدية وتجلت في حرفة الحداءين، كما وجد القشاشون، وهم بائعو الملابس المختلفة، القوافة يعرضون الخضر والفواكه والجلابون كانوا يبيعون الحيوانات مثل البغال والحمير التي تجلب

[1] البياستر : عملة مستعملة في بلاد المغرب خلال العهد العثماني. ينظر : ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

[2] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص205.

[3] محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط 3، دار الفراس للنشر، تونس، ، ص 73.

[4] **1 محبوب**= 4 ريال عملة عثمانية ذهبية متداولة في أقطار المشرق العربي تسمى أيضا السلطاني. ينظر : ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص204.

[5] **الناصري** : عملة فضية كانت متداولة في تونس خلال العهد العثماني تراجع استعمالها نسبيا خلال القرنين 17-18 بعد شيوع استعمال الريال الإسباني. ينظر : ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 205.

[6] محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 73.

[7] **حرفة السراجة** : تخصصت لصناعة أسرجة الخيل المطرزة من الذهب والفضة المستوردة من تونس، وحقائب المسافرين، أحزمة الأسلحة والنماق نوع من الأحذية تصل إلى الركبة واعتبرت من الحرف النبيلة ؟؟؟؟ يصنع يوجه إلى الجيش وإلى الداي. ينظر : Mahfoud Kadache, l'Algérie durant la période Ottomane,, Alger 1991، 1991.

من كل مناطق البلاد،[1] وكذا حرفة النجارة التي كان يمارسها النجارون حيث كانوا يشترون الخشب من الأوراس ومناطق القبائل والحدادون ينتجون مختلف الصناعات الحديدية وكما ازدهرت صناعة الأواني النحاسية عن طريق السفارون

وكذا صناعة معدن القصدير التي احتكرها اليهود خاصة، كما عرفت هذه المناطق صناعة البنادق والبطاريات على يد التشاقماجية، وصناعة خشب البنادق، وصناعة قطع الحديد للبغال والخيل والحمير، كما اشتهرت الإيالتين مثل السراجة والخرازة الخاصة بصناعة الأحذية والبشماقية لصانعي البشامق، بالإضافة إلى الحرف العامة كالبناء، الكواوشة (الخباز) والصوابنية والدخاخنية المختصين في بيع التبغ، القهواجية والطبخ والحلواجية وحرفة الكنافة التي تتمثل في نظافة المدينة.[2]

وقد كانت الحرف في كلا الإيالتين لا تكاد تختلف حيث تشابهت الصناعات بين تونس والجزائر وأبرز الصناعات التي ظهرت هي الصناعة اليدوية حيث تواجدت في الإيالة التونسية في مكان يدعى باب السوقية الذي امتد إلى غاية الزواية السلمانية، تجمعت دكاكين العارضة للبضائع والسلع دكان تلوى الآخر حول المدينة العتيقة وتجمع الحدادون عند باب الحديد والسروجية عند باب المنارة، أما الصباغون كانوا داخل باب الجزيرة.[3]

III.المجال الزراعي:

حظيت الزراعة باهتمام كبير إبان القرن الثامن عشر خاصة إيالة الجزائر التي كانت تمتاز بمناخ معتدل وأراضي صالحة للزراعة ، حيث اعتبرت من أوائل المنتجين للقمح عالميا في هاته

[1] L.CharlesFeraud, les corporations de mètien à Constantine avant la conquête Française, in RA, N°16, 1872, P451.

[2] Venture de paradis, op.cit, P100.

[3] Joseph Fabre, op.cit, P52.

الفترة، حيث يصدر قمح الجزائر لجميع دول أوروبا وكان يستخدم في صناعة العجائن،[1] وكذا زراعة الأرز بضواحي الجزائر حيث وصل الإنتاج إلى ستة آلاف قنطار سنويا،[2] كما اهتمت إيالة الجزائر بزراعة التبغ[3] الذي كان يصدر إلى كل من إيالة تونس وطرابلس والسودان، وقد كان لها نسبة من إنتاج الكروم وبيعها على شكل فواكه أو على شكل نبيذ وخل، حيث ثمن القنطار من العنب ربع سلطاني،[4] والحمضيات التي تواجدت في غرب إيالة الجزائر ومارس سكان الإيالة زراعة الكتان واستخراج الملح من سبخات البلدية، كما ازدهرت في زراعة القطن وتربية ديدان الحرير ،[5] كما أدى توفير وتطوير الوسائل اللازمة للمزارعين، ومد الأراضي الزراعية بقنوات الري واستغلالها في الزراعة، إلى النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، ووفرة الإنتاج الزراعي إلى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي للإيالة وتصدير الباقي أو ادخاره.[6]

كانت الفلاحة الجزائرية تقليدية بدائية اعتمد فيها على أدوات تجرها البقر والحمير والجمال، كما جلبوا مياه الأودية إلى مناطق جبلية واستغلالها في سقي أراضيهم الزراعية وماما ساهم في تحسين أوضاع الفلاحة، اعتماد المزارعين على وسائل وأدوات صناعية بسيطة آنذاك.

كانت تونس تشكو تأخرا في العمل الزراعي الذي كان ينفذ بأساليب وأدوات عتيقة، حيث لم يتقن الفلاح التونسي كيفية العناية الصحيحة بمنتوجاته الزراعية وأشجاره ورغم الأراضي الخصبة والمراعي ،الجيدة، إلا أن كمية الأمطار المتغيرة والمتذبذبة كان لها دور أساسي وتأثير

---

[1] Venture de paradis, op.cit, P126.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 59.

[3] بلغ سعره في النصف الثاني من القرن الثامن عشر 2 مزون للرطل بالنسبة للتبغ العادي و 3 مزون للرطل للتبغ الرفيع الخاص بالحكام. ينظر : Venture de paradis,op.cit, P 128

[4] عملة نقدية من الذهب. ينظر : Venture de paradis, op.cit, P 287.

[5] Mouloud Gaid, l'Algérie sous les turcs, maison Tunisienne de l'Edition, société national édition et de diffussion, Alger, 1974, P189.

[6] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 59.

فعال على المنتوج الزراعي، فكان انهمارها يعني بحبوحة في العيش. وشحها أو انعدامها يفضي أحيانا إلى مجاعات،[1] كما أن الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالبلاد حتى خلال عهد أحمد باي، بسبب نقص فادح في عدد السكان نتج عنه تقلص في مساحات الأراضي المزروعة وفضلا عن الوضع الطبيعي، كان ثقل النظام الضريبي، وأحد العوامل الرئيسية التي عطلت تطور الفلاحة والمجتمع الفلاحي عموما، وأسهم في نفس الوقت بتدعيم القياد وكبار الأعيان على حساب الفلاح البسيط الذي أهمل أرضه ولم يعد يزرعها. فأوشكت الزراعة أن تختفي أصبحت الأراضي الزراعية مجرد مراع للدواب.[2]

[1] ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس في عهد الأمان، ج 3، تونس، 1963، ص146.

[2] حسين جبار إبراهيم : إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي دراسة تاريخية مجلة مستقبل العربي، العدد 464، ص 9.

المبحث الثالث: المبادلات التجارية مع طرابلس الغرب

كانت القوافل التجارية التي تربط بين أسواق البلدين تمر عبر مسالك وطرق رئيسية، تتداخل مع الطرق التي تؤدي إلى بلاد السودان وتونس، وكانت قسنطينة وورقلة والوادي وتقرت وتوات، تمثل أهم المراكز التي تنطلق منها القوافل المتجهة نحو الأسواق الطرابلسية، وأهم تلط الطرق:

أ/: طريق وادي سوف-غدامس:

ويبدأ في الحقيقة من جنوب بسكرة ويتجه إلى سوف ومنها إلى غدامس مرورا ببئر جديد وبئر سوف، وهو طريق صعب لا يقطع في أقل من 15 يوما يتم خلالها اختراق العرق الشرقي الكبير حيث الكثبان الرملية مع السير نحو أسبوع دون ماء إلا ما تحمله القافلة، وتعد سوف الواحة الجزائرية الأقرب لغدامس وهي على مسافة 400 كلم من سوف.

وكانت معظم تجارة السوافة تتم مع غدامس، التي كانت من أكبرالأسواق في ذلك الحين وتمثل مركزا من مراكز تجارة العبور، وكان التجار الغدامسية في تنافس مستمر مع تجار الوادي ورغم ذلك تواصل التبادل التجاري بين الطرفين وفي هذا يقول سعد الله: "...ومعظم تجارتهم (أي أهل سوف) مع غدامس.[1]

وكان السوافة يحملون لغدامس التمور والملح والحياك والقندورة المصنوعة من الصوف وزيت الزيتون الذي يجلب من تونس والشمع القادم من بسكرة إضافة إلى الأغنام والجمال والتبغ، وفي المقابل يجلبون منها العبيد والتبغ وريش النعام والبخور والنترون وحجر الشب مما تستورده غدامس من بلاد السودان، وكانت البضائع الواردة من غدامس نحو الوادي يتم

[1] بلعربي خالد (2011) "تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15: 35-40، http://elwahat.univ-ghardaia.dz.

توجيه جزء منها نحو بسكرة وتوقرت، وقد ذكر شالر أن البسكريين كانوا يعملون وسطاء تجاريين بين مدينة الجزائر وغدامس. [1]

ب/: طريق ورقلة–غدامس:

وتبعد ورقلة عن غدامس بحوالي 13 يوم، وهو طريق صعب بفعل الكثبان الرملية ومع ذلك فإن تجار ورقلة كانوا يسافرون باستمرار إلى سوق غدامس حيث تلتقي قوافل طرابلس والجزائر وتونس والسودان، مما ساعد على تطوير العلاقات التجارية بين ورقلة وغدامس وهو التنافس المتواصل بين الغدامسية والسوافة، وكانت القوافل تخرج من ورقلة محملة بالأقمشة الحريرية والقطنية وبالتمور والحبوب والزيت ثم تعود وهي تحمل التبر والعبيد والعاج والبخور وغيرها، ويشير سعيدوني إلى أن تجار ورقلة وتقرت كانوا يشكلون قوافل محروسة تربط كل من تقرت قاعدة وادي زيغ ونقوسة وورقلة بالمراكز التجارية الأخرى منها غدامس، التي كانت ترتبط بالمنيعة وتوات عن طريق ورقلة وهناك فرع لهذا الطريق يتجه إلى عين صالح.

ج/: طريق وادي سوف–غات:

طريق صعب حيث كانت التجارة بين سوف وغات مخاطرة حقيقية وأصعب من غدامس حتى أن أهل سوف يرددون القول: "مشا الغات سعى ولا مات"، بمعنى أن التاجر المسافر إلى غات إما أن يجلب معه الثروة والذهب أو يتعرض للهلاك، وكان بعض تجار وادي سوف يتحدون جميع الأخطار، ويذهبون مباشرة إلى سوق غات هروبا من الضرائب التي كانت تفرض على التجار عند الدخول لمدينة غدامس أو الخروج منها وتجنبا للاصطدام مع الغدامسية، وكان تجار الواد يقصدون غات لشراء العبيد.[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بلولة إبراهيم محمد أحمد فبراير 2005م "الهجرات والقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى وأثرها في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية"، دراسات دعوية، العدد 9. ص83.

د/: طريق تقرت- غدامس:

يتجه إلى الشمال ليمر بمحطة الفيض قرب بسكرة، حيث ينضم تجار هذه المدينة للقافلة، وبعدها يأخذ اتجاه الجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين (بين قمار والواد)، ومنها يأخذ إتجاهين أحدهما، شمالا نحو نفطة، والثاني نحو الجنوب إلى غدامس مرورا ببئر الجديد قرب الحدود التونسية، حيث تلتقي قوافل نفطة وتقرت المتجهة إلى غدامس، وإذا كان الطريق إلى نفطة يقطع في أقل من خمسة أيام لا تتعرض القافلة خلاله لأية أخطار، نظرا لانتشار الآبار والعمران، كما أن الكثبان الرملية لا تساعد على القيام بالرحلة من تقرت إلى غدامس، والواقع أنه كان لسكان تقرت اتصلات معتادة مع مدن بلاد الجريد بتونس ومدينة غدامس، وكانت قافلة قسنطينة تتصل بهذا الخط في بهذا الخط في منطقة الفيض، فيذهب بعضها إلى غدامس والبعض الآخر إلى ورقلة.[1]

هـ/: طريق عين صالح-غدامس:

تبعد عين صالح عن غدامس 30 يوما، حسب ما ورد في رحلة رولفس الذي قال بأنه بعد 30 يوما من السير انطلاقا من عين صالح تم الوصول إلى غدامس، وذكر تشايجي أن المسافة بين المدينتين 20 يوما وجعلها ضياف 22 يوما، وكان الرحالة الألماني روفلس قد حل بعين صالح في سنأ 1864م بنية السفر إلى تمبكتو، لكن الظروف أجبرته على تغيير وجهته، حيث قرر السفر من عين صالح إلى غدامس ومنها إلى طرابلس، وبذلك تمكن من اختراق الصحراء من الغرب إلى طرابلس الغرب عبر الجزائر، وكانت عين صالح مثلها مثل غدامس، من المراكز الأساسية للتبادل التجاري في الصحراء، ومنطقة عبور للتجارة والتجار، وظلت ترتبط بغدامس رغم بعد المسافة، وكانت عين صالح تضم العديد من العناصر الأجنبية التي جاءت لأغراض تجارية، وذكر رولفس أن القافلة التي خرج معها إلى غدامس كانت تضم

[1] بلولة إبراهيم محمد أحمد، نفس المرجع، ص85.

جمالا لأحد كبار التجار الغدامسية المدعو "ولد هيبة"، حيث كانت تحمل ريش النعام وقد أوكل مهمة رعاية بضاعته لأحد عبيده، وكان ابن مليح قد نزل بعين صالح في طريق عودته من البقاع المقدسة حيث وصف المنطقة بقوله: "...فبلغنا بعد ثلاثة أيام مدشرا صغيرا يقال له إن صالح...أحدقت به عيون ونخيل كثيرة وأهلها سادات صلحاء"، وتشير العديد من الوثائق حسب محمد مروان إلى أن تجار غدامس قد استخدموا بكثرة الطريق الرابط بين عين صالح وغدامس ومنها إلى بقية الواحات الجزائرية.[1]

و/: طريق عين صالح-غات:

كان هناك الطريق الجبلي وهو صعب جدا ولا يقطع في أقل من عشرين يوما والطريق السهلي وهو أطول ويقطع في حوالي 40 يوما، فمن غات كان يمكن الذهاب إلى مرزق مركز فزان والي عين صالح مركز الصحراء الغربية.[2]

ز/: الطرق التجارية التي كانت تربط توات بإيالة طرابلس:

كانت توات تمثل ملتقى الطرق التجارية الصحراوية، وذلك لأنها تتوسط الصحراء، لذا فقد كانت أهم مركز تجاري تتجمع فيه القوافل القادمة من طرابلس وتونس والجزائر والمغرب في طريقها إلى بلاد السودان، وكانت قوافل التجارة القادمة من غدامس وغات وجنوب تونس تمثل إحدى المحاور الخمس في التجارة الخارجية لإقليم توات، كما كانت الطرق التجارية التي تتفرع من توات تأخذ اتجاهين شمالي وجنوبي، وكان الاتجاه الأول يربط توات بأسواق شمال بلاد المغرب، ويتشكل من ثلاث طرق رئيسية تتفرع بدورها إلى ثلاث جهات ثانوية، منها طريق شمالي شرقي وهو الطريق الذي تسلكه القوافل المتجهة إلى المنيعة وغرداية والشرق الجزائري،

[1] بوسليم صالح، علون عبد القادر ديسمبر 2017م، "تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني"، الحوار المتوسطي، مج 8، ص144.

[2] بوسليم صالح، علون عبد القادر، نفس المرجع، ص ص، 143.147.

وكذلك إلى غات وغدامس وطرابلس وجنوب تونس، ومن جهة أخرى ذكر إبن بطوطة في رحلته الطريق الذي يتجه من غات إلى توات، بقوله:"...ثم سرنا بعد ذلك خمسة عشر يوما في برية لا عمارة بها...ووصلنا إلى الموضع الذي يفترق به طريق غات الآخذ إلى ديار مصر وطريق توات، ويقول محمد عمر مروان أن توات تبعد عن غدامس 25 يوما، وكانت توات على علاقة تجارية وطيدة بغات حيث كان التجار يجلسون عند باب تفغغات وهو أكبر أبواب المدينة حيث تعرض البضائع القادمة من طرابلس وفزان والسودان وتوات، وذكر ريتشارد صون الذي حضر سوق غات السنوي في 1845م، قد توافدت على سوق المدينة قوافل تجارية من بلاد السودان والتبو ومن توات وسوف وغدامس وطرابلس وتونس.[1]

3/: أهم السلع المتبادلة بين البلدين

لقد ساهمت حركة القوافل الصحراوية في إقامة علاقات تجارية بين الجزائر وبقية البلاد المغاربية، بما في ذلك طرابلس الغرب، وبالنسبة للسلع المتبادلة بين الجزائر وطرابلس عبر تجارة القوافل، والتي كانت تتم بين المدن الصحراوية بالدرجة الأولى، فبعضها كان إنتاج محلي والبعض الاخر كان من المواد المستوردة في إطار تجارة العبور سواء من أوربا أو بلاد السودان،وحسب ما قاله بروديل كانت هناك خمس سلع رائجة في الصحراء وهي غبار الذهب أو التبر والعبيد والملح والنحاس والقماش وهذه السلع في الحقيقة من إنتاج السودان.

كما كانت توجه لطرابلس الغرب المنتوجات الغذائية، ومنها الحبوب خاصة القمح والشعير ولو أن معظم الكميات المصدرة من القمح، يتم توجيهها بحرا خاصة في سنوات الجفاف التي تعرفها طرابلس، إضافة إلى الشمع والزيت والصوف والأغنام والجمال والتبغ والتمور والأقمشة والمواد العطرية، وفي المقابل تستقبل الجزائر قليلا من التبر وريش النعام

[1] بوسليم، علون، مرجع سابق، ص ص147-148.

والعاج والأقمشة القطنية التي كانت تصنع في مدينة كانو، والزباد، الذي يستخرج من القطط البرية التي تعيش في بلاد السودان إضافة إلى العبيد.[1]

[1] بوسليم، علون، مرجع سابق ، ص148

في ختام الحديث عن المبادلات التجارية البحرية الجزائرية مع دول المغرب خلال العهد العثماني، يتضح أن هذه العلاقات التجارية كانت ذات أهمية كبيرة، حيث أسهمت في تعزيز الاقتصاد المحلي والتبادل الثقافي بين هذه الدول. استفادت الجزائر من موقعها الجغرافي المتميز على البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها مركزًا هامًا للتجارة البحرية.

كانت المبادلات التجارية تشمل مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، الحرف اليدوية، والبضائع المستوردة من أوروبا وآسيا. ساهمت هذه التبادلات في تقوية العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الجزائر ودول المغرب، مما ساعد في تحقيق نوع من التوازن والاستقرار في المنطقة.

كما لعبت الجزائر دورًا حيويًا كوسيط بين الشرق والغرب، حيث كانت تستقبل السلع من أوروبا وتنقلها إلى مناطق أخرى في العالم الإسلامي. هذا الدور أكسب الجزائر مكانة اقتصادية مرموقة خلال العهد العثماني.

في المجمل، يمكن القول إن المبادلات التجارية البحرية الجزائرية مع دول المغرب خلال العهد العثماني كانت ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري وأسهمت في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية للجزائر، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية والتجارية لهذا البلد في ذلك العصر

خاتمة

خاتمة

ما يمكن استخلاصه أن الجزائر العثمانية قد عرفت طرقا تجارية وأسواقا متنوعة بها انشطة تجارية متعددة وُضعت لها معايير منظمة تميزت بجودة وتنوع السلع التجارية، ساعد ذلك مؤسسات الدولة فى مراقبة العمل الحرفي والتجاري والانتاج بالشكل الذى ساهم في ضمان حقوق التجار ودعم حركية النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ممارسة عدة انشطة تجارية منظمة، وساهم أيضا في دفع الرسوم لمؤسسات الدولة، وقد تميزت الطرق التجارية وأسواق مدينة الجزائر فى العهد العثماني بظهور احتكار لحرف رئيسية كصناعة الخبز وإدارة الأفران والجزارة والحمامات وهى خدمات تتعلق أساسا بالغذاء والنظافة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لحاجيات مدينة الجزائر والقاطنين في محيطها وافراد الجيش الانكشاري.

وقد عرفتنا الطرق التجارية واسواق الجزائر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر العثمانية، وبواسطة المعلومات عن هذه الطرق وأسواقها التجارية يمكن رصد صورة طبوغرافية للمدينة وعلى معالمها من أسواق ومرافق عامة وذلك في غياب الخرائط والاوصاف الدقيقة في كتب الإخباريين وفي الوثائق المحلية. كما يمكن رصد أنواع المبيعات وكيفية التجارة والإشراف عليها في التسويق والضرائب ضمن مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني. هذا التنوع في التجارة وطرقها أدى الى ظهور الأمن والاستقرار داخل المدينة وخارجها.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1.ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس في عهد الأمان، ج 3، تونس، 1963.

2.ابن حوقل صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، 1996.

3.أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تق: أحمد توفيق المدني، دط، الشركة، الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

4.أحمد بن الطاهر منصوري: الدر المرصوف في تاريخ، سوف، دار الهدى، د.م.ن، د.س.ن.

5.أحمد توفيق المدني: جغرافية القطر، د.ط، دار البصائر، دار الثقافة الجزائر، 2009.

6.أحمد خضيري علاقات الفاطميين في مصر بدولة المغرب، مكتبة مدبولي، (دت)، ط1.

7.الإدريسي، المغرب وأرض السودان ومصر مأخوذة من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل ليدن 1864.

8.الإدريسي، المغرب وأرض السودان ومصر مأخوذة) من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق)، مطبعة بريل ليدن 1864.

9.الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال البايلك، علبة 60 –67، السجل 147، قديم.

10. أنور عبد الحليم الملاحة وعلوم البحار عند العرب الكويت عالم المعرفة، 1990.

11. بحاز إبراهيم بكير الدولة الرستمية 160 –296هـ / 776–909م (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط3، منشورات ألفا، الجزائر.

12. بدون عنابة تصدر الإيالة ما بين 300–400 قنطار سنويا و500 قنطار من وهران بقيمة 40000 فرنك أنظر :De

13. البكري أبي عبيد المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ت).

14. بلعربي خالد (2011) «تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15.

15. بلولة إبراهيم محمد أحمد فبراير 2005م "الهجرات والقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى وأثرها في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية"، دراسات دعوية، العدد 9.

16. بن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، مركز الوثائق الاجتماعية والاقتصادية، 1986.

17. بوسليم صالح، علون عبد القادر ديسمبر 2017م، "تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني"، الحوار المتوسطي، مج 8.

18. جون وولف: «رياس البحر» مجلة الدراسات التاريخية ترجمة أبو القاسم سعد الله جامعة الجزائر، العدد 3، 1987.

19. حسين جبار إبراهيم: إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي دراسة تاريخية مجلة مستقبل العربي، العدد 464.

20. شقداد بسام عبد الرزاق، تلمسان في العهد الزياني (633هـ-962/1235م-1555م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ابلس،2002.

21. شكيب أرسلان: الحلل السندسية في الأخبار والأثار الأندلسية، ج 1، ط 1، المطبعة الروحانية، 1936.

22. صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

23. الطاهر قدوري، المسالك البحرية في المغرب الوسيط خلال القرنين 5 -6هـ / 11-12م، "مجلة التسامح"، جوان، 2010.

24. عبد الرحمان بن خلدون التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرق تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

25. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، 2014.

26. عمار بن خروف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب من القرن العاشر هجري إلى القرن السادس عشر ميلادي، د.ط، دار الأمل للنشر والتوزيع، 2008، ج2.

27. عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ / 16م، ج1، دار الامل للنشر والتوزيع الجزائر، 2006.

28. قديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواوي ومحمد محفوظ، المجلد الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 164.

29. كمال فيلالي، تاريخ المغرب الحديث من فتح القسطنطينية الى سقوط قسنطينة (1453،1837) ألكسندر للنشر والتوزيع، ط3، 2018.

30. لبكري أبي عبيد المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ت).

31. مجهول، تاريخ الدولة السعدية التاكمدارتية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بن حادة، ط1، دار تينمل للطباعة والنشر، 1994م.

32. محمد الطمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

33. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، د ط، الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، الجزائر، د س ن، ص.

34. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

35. محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط 3، دار الفراس للنشر، تونس.

36. محمد داود تاريخ تطوان المجلد 1، معهد مولاي حسن، 13679. – 1959، تطوان.

37. محمد صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

38. المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج2 ، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

39. ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (1) دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2001.

40. ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2000.

41. نقولا زيادة إفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، د.ط، الأهلية للنشر، لبنان، 2002.

42. الهادي مصطفى أبو لقمة ومحمد علي الأعور، الجغرافيا البحرية. ط.2 ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

43. الوزان الحسن، بن محمد، وصف إفريقيا، ن حجي محمد وآخرون، ج2، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

44. وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم الدكتور عبد القادر زبادية دار الفضة لمنشر، الجزائر، 2006.

الرسائل الجامعية و البحوث العلمية:

1.أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية –المتوسطية، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2000-2001.

2.بوبكر محمد السعيد: العلاقات السياسية الجزائرية الاسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (1119-1206هـ/1708-1792م)، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث، المركز الجامعي بغراديه، 2010-2011.

3.بوتدارة سالم: تاريخ شمال إفريقيا من خلال كتابات مار مول والحسن الوزان، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2010-2011.

4.جون وولف: «رياس البحر» مجلة الدراسات التاريخية ترجمة أبو القاسم سعد الله جامعة الجزائر، العدد 3، 1987.

5.عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط –الأبعاد والآفاق الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

6.محمد العبدري البلنسي، الرحلة المغربية، تقديم بوفلاقة سعد، منشورات بونة للبحوث والدراسات الجزائر، 2007.

7.نصيرة نواصر، مجلة البحوث التاريخية، لمحات عن الوضع التجاري في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلد6، العدد 2 سنة 2022.

المراجع بالأجنبية

1. L.CharlesFeraud, les corporations de mètien à Constantine avant la conquête Française, in RA, N°16, 1872.

2. Charles Féraud: Histoire des villes de la Province de Constantine, TYP. de L'Association ouvrière V. Aillaud, Alger: 1877,

3. Mouloud Gaid, l'Algérie sous les turcs, maison Tunisienne de l'Edition, société national édition et de diffussion, Alger, 1974.

4. carette(e), du commerce de l'Algérie avec l'Afrique, centrale et les etatsbarbaresques, paris, 1844.

5. Lespes(R): "Oran Ville et Port Avant l'occupation" in .R.A, 1934.

6. Renaudot(M):Alger Tableau du Royaume d'Alger et de ses environs, Etat de son commerce, de ses Forces de terre et de mer, 4eme éd, Paris, 1830.

7. Golvin Lucien: "Alger, la period ottoman ", C T, 1986, n°137-138.

8. Joseph Fabre, Essaisun la régence de Tunis, Seguin frères imprimeurs, Avignon, 1881.

9. Hatem AKKARI, La Méditerrané Médiévale Perceptions Et Représentation, Paris: Maison Neuve Et Larousse -Alife- Les Editions De La Méditerrané, 2002, P.54.

10. Robert(T): Mers El Kebir "Le Gronde Port", Oran, Hantez Frère, 1956.

11. Boyer(P):La vie quotidienne à Alger à la veille de l'Intervention Française Hachette, 1963.

12. De Grammont(H): la France Economique et social au XVII siècle, Paris, 1925.

المواقع

http://elwahat.univ-ghardaia.dz.

الملاحق

ملحق رقم 01 طرق و أسواق و مساجد و أفران مدينة الجزائر

المصدر: « COMEDOR »

الملحق رقم02 السور المحاط بالجزائر 1830

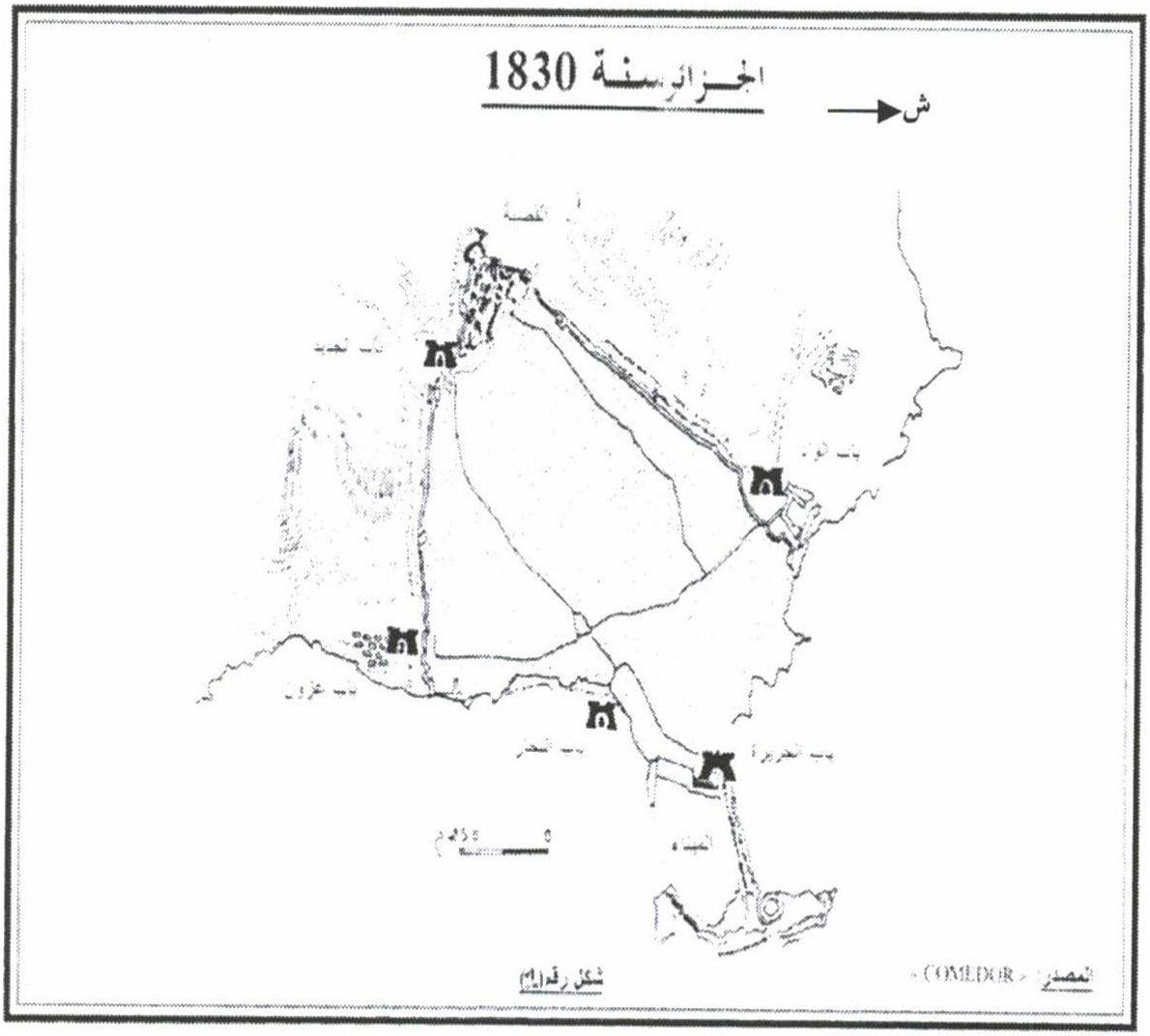

ملحق رقم3 حصون و ثكنات مدينة الجزائر

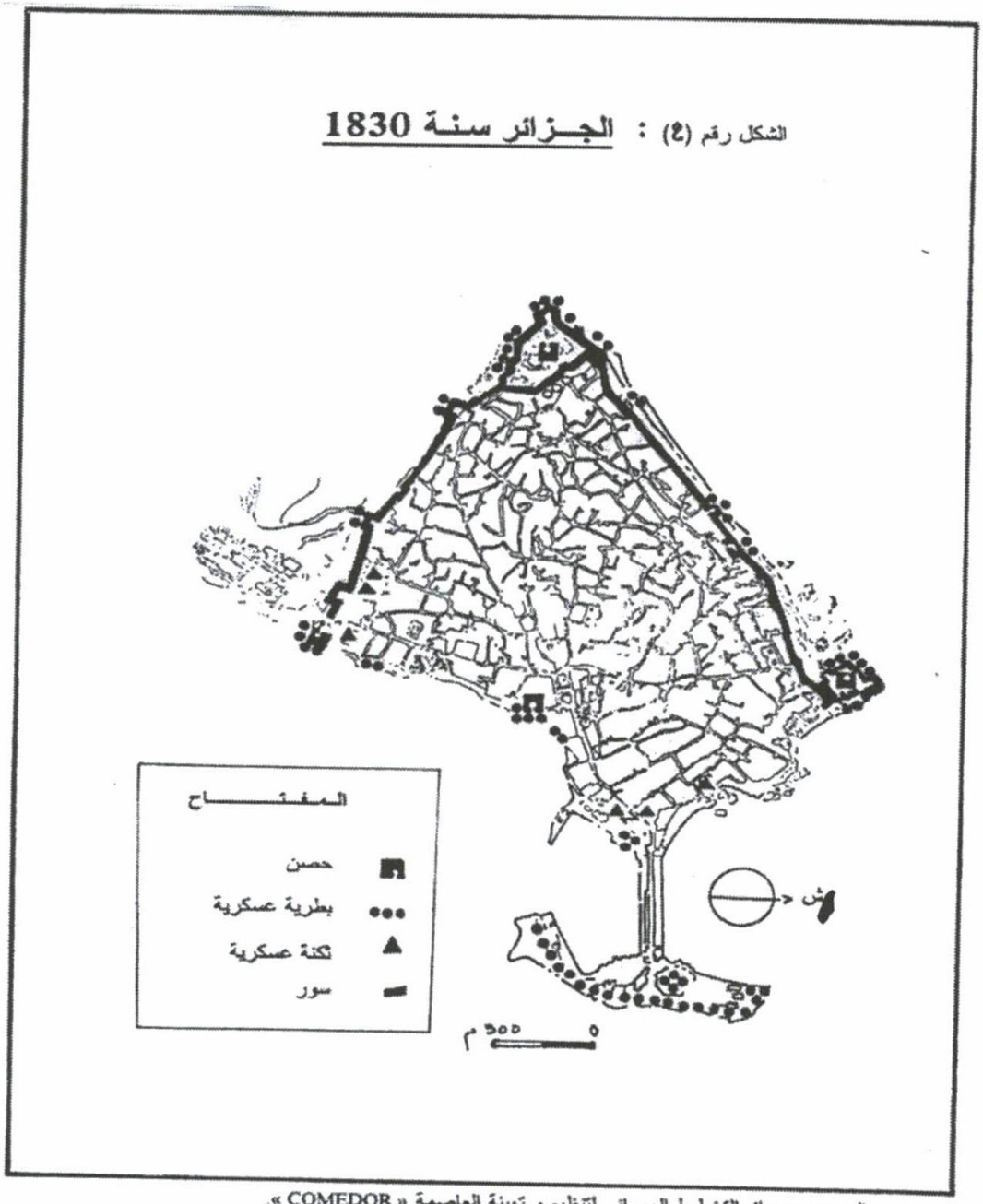

المصدر : جهاز التخطيط العمراني لتنظيم و تهيئة العاصمة « COMEDOR »

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: لمحة عامة عن البحر الأبيض المتوسط و الجزائر	
تمهيد	07
المبحث الأول: حوض البحر الابيض المتوسط وأهميته	08
المبحث الثاني: اهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر	13
المبحث الثالث: أهم الموانئ و المسالك البحرية	15
خلاصة	23
الفصل الثاني: الطرق و المبادلات التجارية البحرية مع بعض الدول الأوروبية	
تمهيد	24
المبحث الأول: مع فرنسا	25
المبحث الثاني: مع بريطانيا	34
المبحث الثالث: مع الامارات الإيطالية ودولة اسبانيا	40
خلاصة	43
الفصل الثالث: الطرق و المبادلات التجارية البحرية مع دول المغرب العربي	
تمهيد	45
المبحث الأول: مع المغرب	46
المبحث الثاني: مع تونس	52
المبحث الثالث: مع طرابلس الغرب	62
خلاصة	68
خاتمة	69
قائمة المراجع	71

الملخص

خلال العهد العثماني، لعبت الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط دورًا حيويًا في تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر والدول الأخرى. كانت الجزائر تحت الحكم العثماني مركزًا تجاريًا مهمًا ومحطة رئيسية على الطرق التجارية البحرية التي تربط بين أوروبا، الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا .

ساهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر على ساحل البحر الأبيض المتوسط في جعلها نقطة تلاقي بين القوافل التجارية البحرية، مما أتاح لها الانخراط في شبكة واسعة من التبادلات التجارية. شملت هذه التجارة تبادل السلع مثل التوابل، الأقمشة، المعادن، والحبوب، إضافة إلى تبادل الثقافات والأفكار.

أدى هذا النشاط التجاري إلى ازدهار المدن الساحلية الجزائرية مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، حيث تطورت هذه المدن لتصبح مراكز تجارية مزدهرة ومستودعات للسلع القادمة والمغادرة من وإلى مناطق مختلفة من العالم. كانت الجزائر أيضًا مركزًا مهمًا للقرصنة البحرية، مما أضاف بعدًا آخر للعلاقات التجارية حيث كانت السفن الأوروبية تدفع أحيانًا فديات لحماية سفنها التجارية.

بفضل هذه الشبكة التجارية القوية، تمكنت الجزائر من تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية داخل الإمبراطورية العثمانية وأوروبا، مما ساعد في بناء علاقات دبلوماسية وتجارية مستقرة نسبياً مع العديد من الدول الأوروبية. وبهذا، أسهمت الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الجزائري وتعزيز دوره كوسيط تجاري في المنطقة خلال العهد العثماني.

Abstract

During the Ottoman era, trade routes in the Mediterranean played a vital role in the development of economic and political relations between Algeria and other countries. Under Ottoman rule, Algeria was an important trading center and a major stop on the maritime trade routes linking Europe, the Middle East, and North Africa.

Algeria's strategic geographical location on the Mediterranean coast contributed to making it a meeting point between maritime trade caravans, allowing it to engage in a wide network of commercial exchanges. This trade included the exchange of goods such as spices, fabrics, metals, and grains, in addition to the exchange of cultures and ideas.

This commercial activity led to the prosperity of Algerian coastal cities such as Algiers, Oran, and Annaba, as these cities developed into thriving commercial centers and warehouses for goods arriving and departing to and from different regions of the world. Algeria was also an important center for maritime piracy, which added another dimension to trade relations as European ships would sometimes pay ransoms to protect their merchant ships.

Thanks to this strong trade network, Algeria was able to strengthen its economic and political position within the Ottoman Empire and Europe, which helped build relatively stable diplomatic and trade relations with many European countries. Thus, trade routes in the Mediterranean contributed significantly to the development of the Algerian economy and strengthened its role as a trade intermediary in the region during the Ottoman era.